الوحدة الصرفية

(المورفونيم)

فى ضوء علم اللغة الحديث

دكتور

إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل أبو العزم

أستاذ أصول اللغة المساعد بجامعة الأزهر

حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين القاهرة العدد (٣٣)

إصدار ٢٠١٦

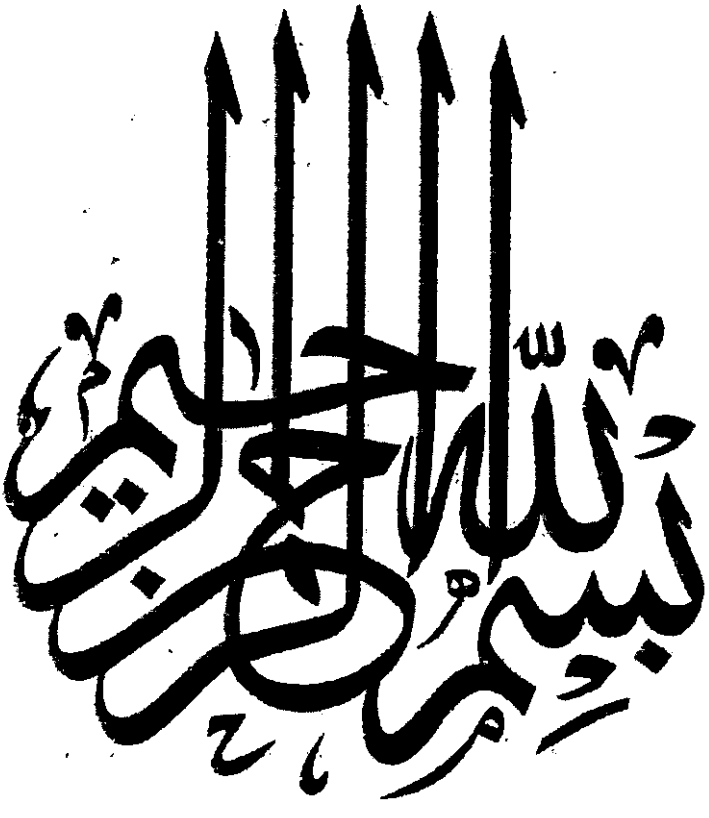

٢٨٧١

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد..

فإن للعرب باعا طويلا فى الدرس اللغوى على اختلاف مستوياته، فكتبوا فى الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة... وغيرها وأجادوا فيها إلى حد كبير، ووصلوا فى دراسة بعضها- وهو النحو بمفهومه العام – إلى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها، وبات من المؤكد لدى الدارسين أن هذه الفروع تُكوِّن فى مجموعها كلا متكاملا، وأن كل فرع منها مرتبط بسابقه وممهد للاحقه، بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلا تاما، وهى فى مجموعها تهدف إلى بيان خواص اللغة ومميزاتها، وليس الترتيب بين هذه الفروع ترتيب أهمية أو أفضلية، إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء، فوقوع (علم الصرف) موقعا وسطا بين علمى الأصوات والنحو يقتضى- بالضرورة – أن يعتمد فى مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصوتى، ويعد فى الوقت نفسه مقدمة للنحو، أو خطوة ممهدة له، يقوم بخدمته ويسهم فى توضيح مشكلاته وتفسيرها.

فالصرف – وفقا لهذا الاتجاه – ليس غاية فى ذاته، إنما هو وسيلة أو طريقة من طرق دراسة التراكيب والنصوص اللذين يُعنى بهما علم النحو.

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق، لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير، فنتائج البحث فى الصرف لاقيمة لها – وفقا لهذا الاتجاه – مالم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب، لهذا جرى التقليد الآن على مناقشة هذين العلمين معا، وعلى التعرض لمسائلهما فى

إطار عام، مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية، ويجمع العلمين - بناء على هذه النظرة -مصطلح لغوى واحد، هو علم القواعد(grammar) الذى يشمل - طبقا لهذا الاتجاه- علم وظائف الأصوات (phnology) أيضا، فالصرف من هذا المنظور يعد حلقة مهمة فى سلسلة الدرس اللغوى، له قضاياه المستقلة التى يهتم بدراستها وتحليلها، والتى تهتم بالجزئيات والتفاصيل التى تشتمل عليها الكلمة، وتسهم إسهاما فعالا وواضحا فى فهم النص فهما دقيقا، فمادة هذا العلم فى الدرس اللغوى الحديث يمكن تصنيفها إلى ما يسمى بالفصائل الصرفية، وتنحل كل فصيلة إلى مجموعة من الوحدات، وكل وحدة تشتمل على مايميزها من العلامات، أو المورف أو المونيم كما يسميها علماء الغرب، حيث تعددت الاتجاهات والمدارس التى تعنى بدراسة الفصائل الصرفية ووحداتها، وسوف يتعرض البحث للمدرستين الأمريكية والفرنسية، وطريقة معالجتهما لهذه الفصائل، وكيفية تحليلها والنتائج التى وصلوا إليها، ثم يقارن بينهما وبين المدرسة العربية فى هذا المجال، مستخلصا من تلك المقارنة أنماط الفصائل الصرفية وأنواعها، وما تنطوى عليه كل فصيلة من وحدات، واشتمال كل وحدة على مايدل عليها من علامات... ثم تصنيف هذه الوحدات وفقا لمستويات اللغة المختلفة إلى صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ودلالية، إلى غير ذلك من التفاصيل المتعلقة بدراسة الكلمة بحيث تؤدى- فى النهاية - خدمة جليلة لعلم النحو وقضاياه، ثم أشار البحث إلى كيفية المقابلة بين نظامين صرفيين للغتين مختلفتين، لمعرفة ما تتميز به كل لغة عن الأخرى فى كمّ الفصائل (الأفكار أو القضايا العامة التى يشتمل عليها) والوحدات التى تتضمنها تلك الفصائل، مما يكون معيارا للحكم على اللغة بالسعة أو الضيق، والمرونة أو الجمود.

هذا مايعنيه علم اللغة من دراسة الكلمة وتحليلها فى الدرس الصرفى الحديث (المورفولوجى)، فقد حررها من قيود الدراسة القاعدية البحتة، التى تجعل منها مقياسا للحكم بالصواب أو الخطأ فى صياغة الكلمة فقط، كما حررها من تلك المساحة الضيقة التى حصرها نحاة العربية فيها قديما، حين ذيلوا بها موضوعات النحو فى كتبهم، فقد مزجوا بينها وبين مسائل النحو مزجا غير واضح المعالم أو الهدف، لدرجة أنهم كانوا يعالجون معظم قضايا الصرف ومسائله فى مؤخرة كتبهم، وقد استمر هذا المزج إلى عهد قريب أعربت عنه تعريفاتهم لعلم النحو، فقد عرفه ابن جنى بأنه:" هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد بها إليه [(١)]".

وأوضح من هذا قول الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل محددا النحو بأنه: " يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى، ويعرَّفُ على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها، كالإعلال والحذف والإبدال، وحال تراكيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شرط النحو والنواسخ وحذف العائد، وكسر همزة (إن) وفتحها أو نحو ذلك، وعلى الثانى يختص بأحوال التراكيب" [(٢)].

فهذا الخلط فى التعريف، والمزج فى المعالجة والتأليف، لم يصل بنا إلى

---

(١) الخصائص حـ ١ / ٣٤. ت / محمد على النجار. عالم الكتب. ط / ثالثة / ١٩٨٣م.

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل حـ ١ / ١٠. المطبعة الميمنية. القاهرة / ١٣٠٥ هـ

النتائج العلمية المرجوة، لأن مناقشتهم للقضايا الصرفية قديما لم تهدف – فى كثير من الأحيان– إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله، وإنما كان يُنظر إليها كما لو كانت مستقلة، أو كانت غاية فى ذاتها، ودليل ذلك أننا نجد بعض الأبواب الصرفية التى لاقت عناية كبيرة فى دراستها قد تُركت منعزلة دون ربط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثانى وهو النحو، فكثير من الآثار العلمية التى جمعت مسائل العلمين بين دفتيها قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب، وهذا التأخير من شأنه أن يذهب بالغرض الأصلى منها، وهو كونها خادمة للنحو وممهدة له. وقد عمل الدرس اللغوى الحديث على تفادى هذا الخلط، فأعاد الأمور إلى نصابها الصحيح، ووضع الصرف فى مكانه اللائق، وهو كونه حلقة فى سلسلة التحليل اللغوى تقع موقعا وسطا بين الوحدة الأصغر منها (الفونيم) والأكبر منها (النحوية = التاجميم)، وبهذا يمكن الاستفادة من مسائله وقضاياه لتكون عُدَّةً فى يد الباحث النحوى، أو الدارس للنصوص اللغوية بصفة عامة، فتقديمه على النحو أمر ضرورى إذا كان لنا أن نتجنب الخلط، وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة، لدرجة أن بعض المدارس الحديثة جعلته أصلا والنحو فرعا عنه كما سيأتى.

بهذه المقدمة أردت التفريق بين منهج القدماء والمحدثين فى تناولهم لقضايا الصرف ومسائله، وكيفية معالجتها، وما يترتب على كل منهج من فوائد أو نتائج، فمنهج القدماء قائم على الخلط بين قضايا النحو والصرف من جهة، وقاصر على استباط القواعد الصرفية والشروط التى تقوم عليها هذه القواعد

من جهة أخرى، وعزل ماخالفها من كلمات والحكم عليها بالسماع أوالشذوذ، على حين فصل المنهج الحديث بين مسائله وقضاياه، وجعل منها مقدمة يستفيد منها النحو والنصوص اللغوية بصفة عامة.

كما استفاد الدرس اللغوى الحديث من بقايا الكلمات المسموعة عن العرب، والتى خالفت قواعد الصرف فى مجال الدراسة الصوتية واللهجية، حيث شكلت ركيزة أساسية فى هذا الميدان، كما استفاد منها فى قياس ماستجد من كلام المولدين عليها، وهو ما عنيت به المجامع اللغوية مؤخرا، الأمر الذى يحقق شمول النظرة إلى الإطار اللغوى ككل، وذلك حين يوضع كل فرع منها فى مكانه الصحيح، بحيث يستفيد من نتائج الفروع المتقدمة عليه، ويفيد فى دراسة وتحليل الفروع اللاحقة به. وعليه فقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة بأهم المراجع.

المقدمة: وفيها توضيح لمنهج القدماء والمحدثين فى معالجتهم لقضايا الصرف وسائله، والنتائج المترتبة على كل منهج.

التمهيد: وهو مدخل إلى دراسة الوحدة الصرفية.

المبحث الأول: مفهوم الكلمة وتحليلها عند القدماء والمحدثين.

المبحث الثانى: الوحدة الصرفية فى المدارس اللغوية الحديثة، الامريكية والفرنسية والعربية.

المبحث الثالث:

أنماط الفصائل االصرفية ووحداتها فى البنية العربية، وتصنيفها وفقا لمستويات اللغة، وكيفية المقابلة بين نظامين صرفيين من لغتين مختلفتين.

الخاتمة: وتتضمن أهم أفكار البحث ونتائجه.

فهرس بأهم المراجع.

التمهيد
مدخل
إلى دراسة الوحدة الصرفية

إن دراسة الوحدة الصرفية – كدعامة أساسية لدراسة النظام الصرفى فى أى لغة من اللغات – لابد أن تبدأ من حيث بدأ القدماء، ومن حيث كانت نظرتهم لموضوع هذا العلم، فعلم التصريف الـ (almorphology) هو الحقل اللغوى الذى يدرس بنية الكلمة، وكانت وجهة القدماء فى هذه الدراسة قاصرة على التغيرات التى تصيب الكلمة فى تصريفاتها المختلفة، وما يحدث لها من إعلال أو إبدال أو إدغام أو اشتقاق... وكيف تؤخذ المشتقات ؟ ومما تشتق ؟ ودلالة هذه المشتقات... إلخ.

أما علم اللغة الحديث فيعنى – إلى جانب ذلك – بتصنيف موضوعات هذا العلم إلى أفكار عامة (فصائل) وجمع الوحدات المتجانسة تحت كل فصيلة، ثم جمع العلامات الدالة على كل وحدة وتحليلها بدقة متناهية، وهو ينقب عن كل ذلك فى جميع ألفاظ اللغة ومفرداتها جامدة أو مشتقة، ويتعرف على مكوناتها، ويصفها على ما هى عليه من إفراد أو تركيب، وإطلاق أو تقييد، وثبات أو تغيير...إلخ، حيث يعتمد فى دراسته على واقع اللفظ، فيحلله صرفيا إلى أصغر وحدة ذات معنى، بحيث لايمكن تحليلها إلى وحدات أصغر منها، ويتعرفون على دلالتها ونمطها، وهم بذلك يختلفون عن الصرفيين التقليديين الذين يقررون أمورا فى المعتل يقيسونها على الصحيح، ويستنتجون أنها كانت فى الأصل كذا ثم صارت بعد الإعلال أو الإبدال إلى كذا، أو يطلبون أن تصاغ كلمة ما من لفظ ما لم يرد عن أصحاب اللغة، بادعاء التدريب على أمور افتراضية.

ومن المسلم به – فى علم اللغة الحديث – أن الوحدة الصوتية بأنواعها (حروف وحركات ومد ونبر...) لا تحمل معنى فى ذاتها، لكن تركيبها – بضم بعضها إلى بعض – يؤدى إلى وحدات ذات معنى تسمى أدلة لغوية

(signes linguistiques) وهى مكونة من دالّ، أو شكل صوتى (signihanl) ومدلول (signihe) أو معنى ، وأصغر هذه الوحدات الدالة سماها اللغويون مورفيما (morpheme)[1] ولا يراد بـ(أصغر) هنا صغر الكمية، فهناك وحدات دالة مكونة من صوت واحد- صامتا كان أو صائتا – وأخرى من عدة أصوات، فالصغر هنا بمعنى الاحتواء [2].

فبالنظر إلى كلمة (تَكتُبُ) (Taktubu) فى: (أنت تكتبُ) نرى بعد مقارنتها بـ (يكتبُ) فى (هو يكتبُ) أنها مكونة من: (تـ / Ta) الذى يطلق عليه عادة حرف المضارعة و(كتب/ ktub) وهو جذر الفعل الذى يدل على الكتابة، ويسمى بالوحدة المعجمية، ثم (الضمة / u) التى تدل على الرفع، ويمكن للقارئ أن يقول: إن هذا التحليل وارد فى علوم العربية القديمة، ولكن هذا التحليل لايكون دوما مسايرا لنظيره القديم، فكلمة (انقسم/i n q a s a m a) التى تعد كلمة واحدة عند النحاة، يمكن أن تقسم إلى السابقة(in) الدالة على المطاوعة، والفعل (قسم / qasama) الدال على الحدث، ومن هنا يظهر لنا أن هناك مفهومين مرتبطين ببعضهما، وهما مفهوم المورفيم، ومفهموم الكلمة، ولعل فى تناول القدماء والمحدثين لهذه المفاهيم مايجلى هذه الحقيقة ويوضح الفرق بينهما.

---

(١) يتكون هذا المصطلح – فى الأصل – من الكلمة اليونانية (morphé) بمعنى شكل أو صيغة، بالإضافة إلى اللاحقة الإنجليزية (em)، وهى اختزال لكلمة (emic) بمعنى موضوعى أو تجريدى، ومن ثم يصبح المدلول اللغوى لهذه الكلمة المركبة: وحدة الشكل التجريدى (العناصر اللغوية). ينظر: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث. د/ عبد الفتاح البركاوى هامش صـ١٢٢. (د – ت).

(٢) ينظر: اللسانيات العامة وقضايا العربية. د/ مصطفى حركات / ٤٠ الدار الثقافية للنشر. ط / أولى /١٩٩٨م.

المبحث الأول

الكلمة والمُصَرِّف عند القدماء والمحدثين

يجب أن نعرف أولا أن علم التصريف (المورفولوجى: Morphogy) هو الحقل اللغوى الذى يدرس بنية الكلمة، ومفهوم التصريف فى الاستخدام الشائع عند قدامى اللغويين يبدو أنه لايختلف كثيرا عن مفهومه عند علماء اللغة المحدثين، وإن كان هناك من خلاف فمرده إلى اختلاف طريقة التناول والمعالجة، والبحث فى موضوعات هذا العلم وقضاياه، وقد انعكس ذلك على تعريفه عند كل منهما، **فمن القدماء:**

عرفه ابن الحاجب بأنه:"علم بأصول تُعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب"[1] وهو نفس المفهوم الذى ارتضاه الشريف الجرجانى فى تعريفاته [2].

لكن ينبغى أن نفرق- فى تعريف القدماء لمصطلح التصريف - بين تعريفهم له كعلم، وتعريفهم له باعتباره عملا يقوم به اللغوى أو المتكلم على وجه العموم [3] فمما جاء موافقا للاعتبار الأول تعريف ابن الحاجب السابق، ومما جاء موافقا للاعتبار الثانى من تعريفات القدماء: تعريف عبدالله بن إسحق الصيمرى (٥٤١ هـ) حيث يقول: اعلم أن التصريف هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادة والنقصان والقلب للحروف، وإبدال بعضها

---

(١) متن الشافية بمجموعة الشافية فى علمى الصرف والخط حـ ١ / ٩. عالم الكتب. بيروت. ط / ٣ ١٩٨٤م.

(٢) ينظر: التعريفات / ٣٢. الدار التونسية للنشر. تونس / ١٩٧١م.

(٣) ينظر: حاشية الشيخ يسن على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى حـ٢ / ٢٥٣. دار إحياء الكتب العربية. البابى الحلبى (د – ت).

من بعض" [٣]. ومنه تعريف ابن هشام (٧٦١هـ) الذى ذهب إلى أن التصريف هو: " تغيير فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى [٤] ".

وهكذا نجد أن علم التصريف – من خلال هذه التعريفات – يتناول أحوال بنية الكلمة من حيث الحاجة إليها فى فهم المعنى من جهة، وكيفية التلفظ بها من جهة أخرى، ويسمى الأول بالاحتياج المعنوى، كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول... إلخ، ويسمى الثانى بالاحتياج اللفظى نحو: التقاء الساكنين والوقف والابتداء [٥].

والبحث يدور حول النوع الأول لعلاقته المباشرة بالدلالة.

وقد جاءت تعريفات المحدثين مواكبة للتحليل المورفولوجى لبنية الكلمة، فعرفه نيدا (n i d a) بأنه" دراسة المصرفات (الوحدات الصرفية) وأنساقها فى بناء الكلمات ".

وعرفه روبنز بأنه:" دراسة البنية القواعدية للكلمات".

وعرفه بعض اللغويين بأنه:" دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التى تحكمها، أى دراسة بنية الكلمة " [٦].

---

(٣) لتبصرة والتذكرة صـ٢ / ٧٧٨ ت / محمد مصطفى على الدين. دار الفكر. دمشق. ط / أولى / ١٩٨٢م.

(٤) وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك صـ٣ / محمد محيى الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث. بيروت / ١٩٦٦م.

(٥) نظر: مجموعة الشافية. شرح أبى يحيى زكريا الأنصارى صـ٢ / ١٩. والتفكير اللغوى بين القديم والحديث د/ كمال بشر / ٢٥٨. دار الثقافة بعربية / ١٩٩١م.

(٦) ينظر فى هذه التعريفات: وصف اللغة العربية دلاليا. د/ محمد يونس / ٢٣٧. واللسانيات العامة / ٤١.

فـ (أحوال البنية) فى تعريف القدماء يُعنى به مايعرض للكلمة من صور اشتقاقية مختلفة، كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما، وكذا ما يعرض لها من نسب وتصغير وإعلال وإبدال وغير ذلك.

وهذا بالطبع مختلف عن دراسة الوحدات الصرفية الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التى تحكمها داخل البنية.

غير أنه حسما للخلاف السابق بين القدماء والمحدثين فى نظرة كل منهما إلى علم التصريف ووظيفته، ودور الباحث فى معالجة قضاياه، ينبغى التفريق بين مفهوم الكلمة وحدودها عند كل منهما، بغض النظر عن كونها صيغة أو وزنا أو بنية، أى الكلمة على عمومها.

الكلمة بين القدماء والمحدثين:

إن تحديد المفاهيم الأساسية التى يُعتمد عليها فى التحليل اللغوى من أصعب الأمور التى يواجهها الباحث، وذلك لما يكتفها من صعوبات جمة، فقد بلغت صعوبة تحديد مفهوم الكلمة على وجه الخصوص حدا أدى إلى بلوغ عدد تعريفاتها فى علم اللغة خلال قرن واحد بعد (١٨١٦م) أربعمائة تعريف حسبما ذكر مونان [٧] الأمر الذى حدا ببعض اللغويين إلى استبعادها من مجال التحليل اللغوى، واستخدام مصطلح المصَّرف (morpheme) مورفيم بدلا منها، وهذا الاختلاف الكبير فى تحديد مفهوم الكلمة مرده إلى اختلاف المدارس التى ينتمى إليها من تعرضوا لتحديد هذا المفهوم، وتباين طرائقهم فى التحليل والدراسة.

---

(٧) ينظر: مفاتيح الألسنية. لجورج مونان / ٧٨. تعريب: الطيب البكوشى. تونس / ١٩٨١م. واللسانيات العامة / ٤١ ـ ٤٢.

أولاً: مفهوم الكلمة فى التراث:

إن تحديد مفهوم الكلمة يعد مقدمة مهمة وضرورية لدراسة الوحدة الصرفية (المورفيم)، ويبدو أن هذا التعريف لم يدر حوله جدل كبير بين القدماء، ربما لأنهم اقتنعوا بإحساسهم بسهولة التعرف عليها فى تطبيقاتهم الإعرابية، وفى تصنيف المعاجم لها، فلم يشغلوا أنفسهم ببحثها نظريا ما دامت حدودها واضحة فى أذهانهم، هذا فيما يتعلق بالرعيل الأول من قدامى اللغويين، أمثال سيبويه ومن عاصره أو جاء بعده حتى نهاية القرن الخامس الهجرى تقريبا، إلى أن جاء الزمخشرى (٥٣٨ هـ) فكان من أوائل من طرقوا هذا لباب، فعرف الكلمة بأنها: " اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" [٨] وهى عند ابن الحاجب (٦٤٦هـ) – لفظ وضع لمعنى مفرد [٩] – لا تختلف كثيرا عن تعريف الزمخشرى.

وعرفها السكاكى (٦٢٦هـ) بقوله:" الكلمة هى اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة " [١٠]أما ابن هشام فقد عرفها بقوله:" الكلمة قول مفرد" [١١] وعرفها ابن عقيل بقوله: " اللفظ الموضوع لمعنى مفرد [١٢] " وهو نفس تعريف الجرجانى فى(التعريفات)[١٣].

---

(٨) المفصل بشرح ابن يعيش حـ ١/ ١٨. عالم الكتب. بيروت. مكتبة المتنبى القاهرة (د– ت) وينظر: العربية وعلم اللغة د/ محمد داود / ١٦٤.

(٩)الكافية بشرح الرضى حـ١ / ١٩. ت / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بنغازى / ١٩٧٨م.

(١٠)مفتاح العلوم للسكاكى / ٤. البابى الحلبى. القاهرة / ١٣١٨ هـ.

(١١)شرح شذور الذهب / ١١. ت / محمد محيى الدين. دار الفكر (د– ت)

(١٢)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حـ١/١٥. ت / محمد محيى الدين. ط/٢.(د – ت).

(١٣)التعريفات / ٥٨. (١٥) شرح الفصل حـ ١/١٩. (١٦) شرح التصريح حـ ١/٢٠.

ونخلص من هذا إلى أن الكلمة تقوم على أربعة عناصر أساسية:

١- كونها لفظة. ٢- دلالتها على معنى. ٣- الإفراد. ٤- الوضع.

أما اللفظة: فتطلق عندهم على كل ملفوظ، مهملا كان أو مستعملا، فالمهمل: ما يأتلف من حروف ولم يضعه الواضع لمعنى، نحو: صص، وكق [١٤]. والمستعمل: هو الموضوع بإزاء معنى ما، ويطلق اللفظ عندهم على كل ما هو منطوق حقيقة كزيد، أو تقديرا كالضمائر المستترة[١٥].

ومن حيث دلالتها على معنى: خرج بهذا القيد الألفاظ المهملة، لأنها لاتدل على معنى، ولكنهم لم يحددوا المقصود بالمعنى، هل هو المعنى المعجمى أو القواعدى ؟ لكن يبدو من تطبيقاتهم أنها تشمل النوعين، فهم يطلقون الكلمة على نحو: (رجل) الدالة على معنى معجمى، وعلى نحو (إنّ) الدالة على معنى قواعدى.

وفيما يتعلق بالإفراد: فإنهم يقصدون به:" المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى (ضَرَبَ) الدال على الحدث والزمان، أو لاجزء له كمعنى (ضَرْبٍ ونَصْرٍ) [١٦] فالمصدر يدل على معنى مفرد، أو معنى واحد وهو الحدث، أما الفعل فمعناه مركب من دلالتى الحدث والزمن، أى أن الحدث – الضرب – جزء من دلالة الفعل (ضَرَبَ)، وهو دال على جزء من هذه الدلالة المركبة، وكذلك الزمن فهو جزء من دلالة (ضرَبَ) ودال على جزء من معناه المركب، ومع هذا فإنهم يعدون الفعل كلمة واحدة، فى الوقت الذى يعدون فيه المصدر كلمة واحدة أيضا، وعلى هذا فإن اعتبارهم نحو (ضَرَبَ) و(ضارب) مفردا لا يسلم لهم، يقول العلامة الرضى:" أما الفعل الماضى نحو (ضَرَبَ) ففيه

---

(١٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية حـ ١ / ٢٢.

نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث فى الزمن الماضى مدلول وزنه (صيغته) الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ [١٧]".

وقد اعترض الفخر الرازى على تعريف الزمخشرى للكلمة واصفاً إياه بأنه: " ليس بجيد" وذلك لأن صيغة الماضى كلمة، مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط، لأنها دالة على أمرين حدث وزمان.... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة لـ(لفظ)، فغَلَطَ وجعله صفة لـ(المعنى)" [١٨].

والظاهر أن تعريفهم للكلمة على النحو السابق يوافق نظريا تعريف المحدثين للمصَّرف، من حيث إن كلا المصطلحين يحيل على أصغر وحدة ذات معنى، ولكنهم عند التطبيق وجدوا أنفسهم فى حيرة بين أمرين:

١ – إما أن يصرحوا بأن نحو (الرجل) و(يضرب) و(ضارب) يتركب كل منها من أكثر من كلمة، وهذا يوقع فى معضلة أخرى تتمثل فى أنهم يعربون كلاً من المركبات السابقة على أنها كلمة واحدة، ويعتبرونها وحدة نحوية واحدة.

٢ – أو يقولوا: إن كلا منها كلمة واحدة، وهذا يوقع فى التناقض بين التعريف النظرى للكلمة، والتطبيق العملى لها، لا سيما على المستوى الإعرابى، لذا نراهم يدعون أن الكلمات السابقة وكذا نحو: (حمامة) و(بصرىَ) و(رجلان) كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأُعرِب

(١٨) مفاتيح الغيب للرازى، وبهامشه تفسير أبى السعود حـ ١ / ١٦. دار الطباعة العامرة (د ـ ت)

المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلمات المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية [١٩].

ومن الملاحظ أنه لا يوجد فى تعريفهم للكلمة مايشير إلى أنها قد تكون ممتزجة من مفردين، وربما أمكنهم أن يضيفوا قيد الاستقلال فى التعريف كما فعل أبو البقاء فى كلياته، حين قال: " والكلمة لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل، دال بجملته على معنى بالوضع " [٢٠].

ولكن هذا القيد يوقع فى معضلة أخرى، وهى عدم اعتبار نحو(ت) و(نا) فى (حدثتنا) كلمة مستقلة، ولا مخرج من هذه المعضلة إلا إذا كان المراد هو الاستقلال الإعرابى، فيكون القيد حينئذ مقبولاً، ويؤدى ذلك بالضرورة إلى عدم اعتبار نحو: تاء التأنيث، وتاء الوحدة، وياء النسب وأمثالها كلمة، لأن هذه العناصر اللغوية ليست مستقلة من الناحية الإعرابية، وهذا يدعو إلى البحث عن مصطلح آخر غير مصطلح (الكلمة) نطلقه على هذه العناصر الدالة على معان قواعدية مع عدم استقلالها إعرابياً، وهو ما سنوضحه بعد قليل.

أما الوضع: - وهو العنصر الرابع من عناصر تعريف الكلمة - فيحترز به من الألفاظ الدالة على معنى بالطبع لابالوضع، كصوت النائم (أخ) فإنه يفهم منه استغراقه فى النوم، وقول المصدور(أح أح) فإنه يفهم منه أذى بالصدر.

---

(١٩) ينظر شرح الرضى على الكافية حـ١ / ٢٦

(٢٠) الكليات حـ٤ / ٩٩. ت / عدنان درويش ومحمد المصرى. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى. دمشق / ١٩٨١م.

كما يحترز به من الألفاظ المصَحَّفَة، وهى التى يغلط فيها المتكلمون، فهى ليست كلمات فى الاصطلاح، لأن دلالتها على المعنى لم تكن بالوضع [٢١].

ويحترز بها أيضاً من الألفاظ المهملة التى تدل على معنى، وهو كون المتكلم بها حيا لاميتا، ولكنه معنى عقلى لا وضعى [٢٢].

الكلمة والمورفيم عند المحدثين:

من الواضح أن القدماء من علماء اللسانيات (النحو والصرف) لم يتوصلوا إلى وضع حد جامع مانع لمصطلح (الكلمة)، لأنهم لم يفرقوا بين الكلمة كوحدة معجمية مجردة من السوابق واللواحق من جهة، وبين كونها ممتزجة بها من جهة أخرى، وحتى فى كونها مجردة من هذه المصرفات، فإنهم اصطدموا بكونها دالة على أمرين: هما الحدث والزمن، كما فى الثلاثى المجرد (ضَربَ)، فازدواج الدلالة يعنى أنها فى الحقيقة كلمتان لاكلمة واحدة، بخلاف المصدر، فدلالته واحدة فقط وهى الحدث، ومع هذا فلم يفرقوا بين الفعل والمصدر من حيث إطلاق مصطلح (الكلمة) عليهما، الأمر الذى جعل المحدثين يلجأون إلى مزيد من تحليل (الكلمة) وفقاً لمفهوم المورفولجى(علم التصريف فى ضوء علم اللغة الحديث).

بداية حاول كثير من اللغويين أن يقدموا تعريفات عامة للكلمة تنطبق على كل اللغات، لكن يبدو أن محاولاتهم قد فشلت فى وضع تعريف يمكن تطبيقه على كل لغة من لغات العالم دون أن يصادف هذا التعريف صعوبات جوهرية تتعلق بالتطبيق، وذلك لأن جميع اللغات لا تسير على نمط واحد فى تكوين الكلمة أو تركيبها، فمن خلال العلاقة التركيبية التى

(٢١)ينظر / شرح المفصل حـ١ / ١٩.
(٢٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية حـ١ / ٢٢.

تربط المورفيم بالكلمة يمكن تصنيف اللغات تصنيفاً هيكلياً إلى لغات تحليلية وإلصاقية وإدماجية.

أ- فاللغات التحليلية أوالعازلة هى لغاتٌ كل مورفيم فيها كلمة، وكل كلمة فيها ثابتة، ويمكن وصف هذه اللغات بالجامدة، ومن هذه اللغات: الصينية واليابانية، ولكن تطابق الكلمات مع المورفيمات ليس دوماً وشاملاً، فخاصية العزل – إذن- فى لغة ما قضية نسبية، فالحالة المثلى هى أن يكون عدد المورفيمات مساوياً لعدد الكلمات.

ب- أما اللغات الإلصاقية فتكون الكلمات فيها مركبة من مورفيمات متتالية، بحيث يكون لكل مورفيم صيغة واحدة خاصة به، واللغة التركية هى اللغة المثلى لهذا النوع.

جـ- وبالنسبة للغات التصريفية فإنها تغير أشكالها بطريقة خطية وغير خطية، وتُدمج فيها صور المورفيمات بعضها فى بعض، والعربية هى أفضل مثال لهذا النوع، ونلحظ هذا بوضوح فى جمع التكسير إذا قارناه بجمع المذكر السالم، ومن اللغات التصريفية أيضا اللاتينية واليونانية [٢٣].

ولكن انتساب اللغات إلى أحد الأصناف السابقة لايتم إلا بالمقارنة بين سائر اللغات، وإلا فكل اللغات تحليلية وتركيبية وتصريفية فى آن واحد، وذلك لأن كلماتها تأتى على الأنواع الثلاثة، فبعضها مورفيم واحد، وبعضها تركيبٌ خطىٌ المورفيمات، وبعضها فيه إدماج لصيغ المورفيمات،

(٢٣) ينظر: اللسان والإنسان د/ حسن ظاظا / ١٥١ وما بعدها. مطبعة المصرى(د – ت). ودراسات فى فقه اللغة د/ صبحى الصالح / ٤٥-٤٦. ط/ ٧. دار العلم للملايين / ١٩٧٨م. ودور الكلمة فى اللغة استيفان أولمان / ١٣٦ وما بعدها. ت د/ كمال بشر. مكتبة الشباب / ١٩٧٥ م.

وعليه فإن التقرير بأن لغة ما تحليلية أو تركيبية أو تصريفية لا يتم إلا بمقارنتها بلغات أخرى، واكتشاف اتجاهها نحو أحد الأقطاب الثلاثة.

وكلمات العربية تحوى هذه الاتجاهات الثلاثة (العزل والتركيب والإدماج)، ولكن أكثر مايميز العربية أنها لغة اشتقاقية بواسطة الوزن، فمن مادة (وطن) اشتق (مَوطِن) على وزن (مَفعِل)، ومن (طول) اشتق اسم التفضيل (أطول) على وزن (أفعل) ومن (وصل) اشتق المصدر (وصول) على وزن (فُعول)، ومن (فضل) اشتق المزيد (فضَّل) ثم اسم المفعول (مُفضَّل)...إلخ، فكل هذه العمليات الاشتقاقية تتم بطريقة إدماجية، ولعل هذه الطريقة فى إنتاج المفردات هى التى جعلتها تصنف ضمن اللغات الإدماجية.

لهذا فقد ذهب كثير مَن اللغويين إلى عدم إمكانية وضع تعريف موحد للكلمة ينطبق على كل اللغات، يقول فندريس: " تنوع الإجراءات الصرفية يجعل تعريف الكلمة يتنوع على حسب اللغات، وإذا كان هناك لغات يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لاتتجزأ، فهناك لغات أخرى تذوب فيها الكلمة على نحوٍ ما فى جسم الجملة، ولا يمكن تحديدها حقاً إلا بشرط أن تدمج فيها كتلة من العناصر المتنوعة "(٢٤).

ويقول مارتينيه: " إنه من غير المجدى أن نحاول تحديد مفهوم الكلمة تحديدًا محكماً فى علم اللغة العام، وربما أمكن أن نفعل ذلك فى نطاق لغة ما، ولكن حتى فى هذه الحالة فإن تطبيق معايير دقيقة غالبًا مايقود إلى تحليلات لاتتوافق مع الاستخدام الشائع للمصطلح" (٢٥).

---

(٢٤) اللغة لفندريس / ١٢٢.

(٢٥) ينظر: اللسانيات العامة / ٧٩.

وينحو أولمان نفس المنحى قائلاً: " الكلمة.. هى أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة، بيد أنه ليس هناك تعريف وحيد أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة، فهى مصطلحات يصعب تعريفها، وإن كان من السهل التعرف عليها..."(٢٦).

وبالنظر إلى اللغة العربية فسنجد صحة هذه المزاعم، حيث توجد بعض الاعتبارات المتعلقة بأبنيتها الخاصة، تلك التى تفرض علينا البحث عن تعريف للكلمة، ويكون هذا التعريف خاصاً بها يأخذ فى اعتباره التمييز بدقة بين نوعين من الوحدات، هما الكلمات من جهة، والمصرفات (الوحدات الصرفية) من جهة أخرى، ومن هذه الاعتبارات نظامها التصريفى، ونظامها الإعرابى، فإذا كان بإمكاننا أن نعد العنصرين (لا) و(حضور) كلمتين مستقلتين من الناحية الإعرابية، فليس بإمكاننا أن نعد كل عنصر من العناصر (ال) و(ضرب) كلمة مستقلة، وكذا (ال) و(الميم والواو) و(ضرب) و(تاء التأنيث) فى (المضروبة) لا يمكن أن نعد كل عنصر منها كلمة مستقلة أيضاً، لعدم استقلاله من الناحية الإعرابية، مع أن له معنى قواعدياً معروفاً، والدليل على ذلك أن الحركات الإعرابية وحركات البناء لاتظهر ولاتقدر إلا على أواخر المبانى التى هى وحدات قابلة للتصنيف الإعرابى، وهى التى نسميها كلمات.

وقد لاحظنا فى نص العلامة الرضى- من قبل- أنه اعتبر نحو (رجلان) كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، وعليه فإن مصطلح الكلمة -بناء على هذا وذاك- يفتقر إلى الدقة والإحكام، حيث ينصرف مرة إلى مثل هذه العناصر الممتزجة غير المستقلة ويحيل عليها، وينصرف أخرى

(٢٦) دور الكلمة فى اللغة استيفان أولمان / ٤٣.

إلى العنصر المستقل، وهذا يؤدى – وفقا للاتجاه الأول – إلى القول بأن الكلمة تساوى كلمتين أو أكثر، ولا شك أن هذا تناقض من الناحية المنطقية، فهو فى ذلك كمن يقول: إن المقصود بالكلمة واحد فى الحالتين، أما إذا قصد بالكلمة الأولى – أعنى الكلمة المركبة (لا حضور) – غير المقصود بالأخرى – أى الكلمة الممتزجة بكلمة أخرى (الضرب) أو (المضروبة) – فيصبح الرمز المُعطَى للأولى مختلفاً عن الرمز المُعطَى للكلمة الثانية، فيرتفع التناقض. أى أن الكلمة المركبة تساوى كلمتين أو أكثر من الكلمات القابلة للامتزاج، ويصبح مايُعبَّر عنه بالكلمات الممتزجة هو ما نعبر عنه بمصطلح (الوحدات المقيدة) على ماسيأتى فى تصنيف الوحدات.

وحتى يسهل علينا التحليل نعود إلى تعريفات النحاة مرة أخرى، فقد أشرنا من خلالها إلى أن الكلمة إما أن تتكون من مصرف (وحدة صرفية) قواعدى مستقل إعرابياً، أو من مصرف معجمى موضوع لمعنى مفرد بالوضع، أو من مصرف معجمى مقترن بمصرف قواعدى أو أكثر، ومن أمثلة النوع الأول: (لا) و(إن) و(حروف العطف) و(حروف الجر) ونحوها، وتسمى وحدات صرفية ونحوية فى آن واحد، والنوع الثانى مثل: (ضرْب) و(رجل)، وتسمى وحدات معجمية مجردة، وتكون خالية من السوابق واللواحق وغيرها من المصرفات القواعدية، والنوع الثالث مثل: (الضارب) و(مضروبة)... وهو مزيج من الوحدات الصرفية والنحوية والمعجمية فالتفريق بين الكلمات والمصرفات صار أمراً ضرورياً، حتى لانضطر إلى القول مرة بأن" تاء التأنيث كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها،

كقائمة"[٢٧] أو القول مرة أخرى:" إن حرف التثنية من تمام الاسم، ومن جملة صيغة الكلمة.. كالهاء فى قائمة، والألف فى حبلى" [٢٨].

وعلى الرغم من ذلك فإن النحاة لم يغفلوا عن الإحساس بوجود وحدة أساسية أخرى غير الكلمة، وسموها فى بعض الأحيان بالعلامة، كـ(علامة التأنيث) و(علامة الجمع) وغيرها، ولم يفتهم أيضًا التمييز بين دلالة اللواصق ودلالة الصيغ، واللواصق والصيغ وحدات – كما سبق – وليست كلمات، فيطلقون على اللاصقة لفظ العلامة، ويطلقون على الصيغة اسم البنية أو البناء أو المثال، فمن ذلك قول الرمانى: " تدخل التاء فى آخر الفعل الماضى علامة للتأنيث" [٢٩].

وقول الصيمرى: "وأما فَعْلَى التى مذكرها فَعْلَان – مثل:عطشان وعطشى – فقد فُرِّقَ بين المذكر والمؤنث فيها بالبناء، فجعل فعلان للمذكر لاغير، وجعل فعلى للمؤنث لاغير، كما فرق بين أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث، نحو: أحمر وحمراء، وما أشبه ذلك" [٣٠].

وقول ابن يعيش: " فكما لا تقول فى حمراء وصفراء: حمراءة وصفراءة، كذلك لا تقول فى عطشان: عطشانة، ولا فى غضبان: غضبانة، بل تقول فى المؤنث غضبى وعطشى، وقولنا فى اللغة الفصحى احترازاً عما روى

(٢٧) شرح التصريح على التوضيح جـ٢ / ٣٦٢.
(٢٨) شرح المفصل جـ ١ / ١٣٩.
(٢٩) معانى الحروف/٤٢. ت/ عبد الفتاح شلبى. دار نهضة مصر للطبع والنشر.(د – ت).
(٣٠) التبصرة والتذكرة جـ ٢ / ٦١٥. ت / محمد مصطفى على الدين – دار الفكر. دمشق. ط / أولى. ١٩٨٢ م.

عن بعض بنى أسد غضبانة وعطشانة، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة" (٣١).

فهذه الإشارات تدل على معرفة القدماء بأن هذه السوابق – مثل أحرف المضارعة، وأداة التعريف – واللواحق – مثل تاء التأنيث وياء النسب وعلامتى التثنية والجمع – ليست من صلب الكلمة، وإنما هى زوائد ذات دلالات مختلفة، أو علامات كما عبروا عنها، وإن فاتهم ما اصطلح عليه المحدثون من تسميتها بالوحدات المتنوعة على ما سيأتى بيانه.

وعلى الرغم من القدرة الفائقة للدرس اللغوى الحديث على البحث والتحليل، وعمق النظرة ودقتها فى تحليل القضايا اللغوية المختلفة، إلا أنه قد عانى كثيرًا فى مواجهته لمفهوم الكلمة (٣٢)، مما أدى ببعض اللغويين إلى استبعادها من مجال التحليل اللغوى، واستخدام مصطلح المصرف – (الوحدة الصرفية) – Morpheme بدلاً منها.

ولعل هذا الاختلاف الكبير فى تحديد مفهوم الكلمة راجع إلى اختلاف المعايير التى بنى عليها اللغويون نظرتهم للكلمة وتحليلهم لها، ومن أهم المعايير التى احتكم إليها اللغويون فى تعريف الكلمة:

١ـ المعيار الإملائى:

وتعرف الكلمة بناء على هذا المعيار بأنها: أية سلسلة من الحروف المحدودة فى الممارسة الكتابية النموذجية بفراغ... (٣٣) ووفقاً لهذا

---

(٣١)شرح المفصل حـ ١ / ٦٧.

(٣٢)ينظر: مفاتيح الألسنية لجورج مونان / ٧٨. تعريب: الطيب البكوشى. تونس / ١٩٨١م. واللسانيات العامة وقضايا العربية. د/ مصطفى بركات / ٤١.

(٣٣) ينظر: دور الكلمة فى اللغة / ٤٥ـ٤٦.

التعريف فإن السلسلة المكتوبة فى نحو (فسيكفيكهم) تكون كلمة واحدة، على الرغم من إمكان تقسيمها عند التحليل إلى عدة وحدات، ويمكن الإفادة من هذا المعيار فى تحديد الكلمة التى تدغم مع غيرها من كلمات عند النطق، بحيث يصعب تمييزها من غيرها، كما فى كلمتى (بل) و(رديه) فى قول الشاعر:

عافت الماء فى الشتاء فقلنا برديه تصادفيه سخينا

فقد ساق السيوطى هذا البيت فى باب (الملاحن والإلغاز...) وعلق عليه بقوله: الأصل (بل- رديه) ثم كُتِبَ على لفظ الإلغاز... [٣٤] ولولا إرادة الإلغاز لكتبتا (بل رديه) بالفصل بين الكلمتين، واتضحت تبعاً لذلك حدود الكلمتين، أو الكلمة الأولى على الأقل.

٢ـ معيار الوقف الاحتمالى:

ومن تعريفات الكلمة وفقاً لهذا المعيار أنها " أىُ جزء من الجملة محدود بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها " [٣٥].

فبالرجوع إلى المثال السابق نرى أنه بإمكان المتكلم الوقوف على كلمة (بل) وفصلها عن كلمة (رديه)، وبناء عليه تكون كل منهما كلمة مستقلة، على حين أنه لا يمكن الوقوف على كلمة (ردى) دون وصلها بالضمير المتصل بها، غير أن إمكان الوقف عليها – بناء على ذلك – يعنى أن الضمير هنا كلمة مستقلة.

---

(٣٤) المزهر حـ ١ / ٥٨٨.

(٣٥) ينظر: دور الكلمة فى اللغة / ٤٧.

٣ـ المعيار الدلالى:

يعتمد هذا المعيار على الجانب الدلالى فى تعريف الكلمة، ومن ذلك ما ذكره (لا ينز) من أن الكلمة هى:" اتحاد معنى معين يتجمع من الأصوات القابلة لاستخدام قواعدي معين" (٣٦).

ويبدو أن هذا هو نفس التعريف الذى نسبه فندريس إلى ميبه، حين قال – بعد أن أشار إلى معالم الكلمة فى كثير من اللغات –:" ليس للكلمة – إذن – حد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات، اللهم إلا إذا كان هذا الذى يقترحه الأستاذ ميبه، وهو يترك الصورة التى يُعبَّر بها عن الاستعمال النحوى للكلمة: تَنتُج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالاً نحوياً ما" (٣٧).

والظاهر أنه ليس فى هذا التعريف ما يمنع من اعتبار المركب الإضافى نحو (رسول الله) والموصول وصلته نحو (الذى قام) وأداة التعريف (ال) كلمة، كما أنه لا يفرق بين الكلمات والوحدات الصرفية، وذلك لأنه لا يضع حدوداً صارمة للكلمة تميزها مما هو أكبر أو أصغر منها من الوحدات اللغوية، وكان كل تركيزه على الارتباط بين السلسلة الصوتية والمعنى، والاستخدام القواعدى (٣٨).

٤ـ معيار الاستقلال:

ويعنى به: قبول العنصر اللغوى للانفصال عن العناصر اللغوية السابقة واللاحقة له، أى إمكان وجوده منفرداً، ومن أشهر التعريفات الخاضعة لهذا المعيار تعريف بلومفيلد الذى يرى أن الكلمة هى: أصغر صيغة حرة(٣٩).

---

(٣٦)السابق / ٤٥ و ٥٠ من تعليق المترجم بالهامش.
(٣٧) اللغة لفندريس / ١٢٤. تعريب: الدواخلى والقصاص (د – ت).
(٣٨) ينظر: دور الكلمة فى اللغة / ٥١ وما بعدها.
(٣٩) السابق / ٤٣.

وبمقتضى هذا التعريف فإن الضميرين في نحو:(أكرمتنا) ليسا كلمتين،لأنهما لايستقلان، ولا شك أن هذا المعيار يؤدى – عند تطبيقه على العربية- إلى اعتبار العنصر اللغوى ذاته كلمة فى بعض المواضع، وبعض كلمة فى مواضع أخرى، كما فى الضمائر: (هما) و(هم) و(هن)، فالأول منها مثلاً كلمة فى موقع الابتداء فى نحو: (هما اللذان أكرمتهما)، وبعض كلمة فى موقع المفعول من (أكرمتهما)... وقد حاول أولمان أن يجمع بين معيارى الدلالة والاستقلال، فعرف الكلمة بأنها: " أصغر وحدة ذات معنى، ويمكن إفرادها والنظر إليها من هذه الناحية "(٤٠).

غير أن جمعه بين المعيارين لا يحل مشكلة: أن عنصراً لغوياً واحداً يعامل معاملة الكلمة فى محل إعرابى معين، ويعامل على أنه جزء كلمة فى محل إعرابى آخر مع تطابق دلالته المعجمية.

وعليه فإن هذا الاضطراب الكبير فى مفهوم الكلمة دفع بعض اللغويين إلى إبعاد الكلمة عن ميدان التحليل اللغوى، والبحث عن وحدة أساسية أخرى، رجاء أن تكون أكثر ملاءمة للوصف اللغوى، وأكثر مناسبة لأن تكون هى الوحدة الأساسية فى البنية القواعدية، إذ الكلمة ليست الوحدة الأساسية فى البنية القواعدية، فوجدوا ضالتهم فى مايعرف بالمصرف (المورفيم) الذى يخضع لمقاييس عملية موضوعية (٤١).

(٤٠)دور الكلمة فى اللغة / ٣١.

(٤١)ينظر: مفاتيح الألسنة. لجورج مونان / ٥٧.

المبحث الثانى

المورفيم فى المدارس اللغوية الحديثة

إن مصطلح الوحدة الصرفية لم يدخل فى إطار المصطلحات الصرفية التى استعملها القدماء، وقد دخل فى مجال علم اللغة الحديث ترجمة للمصطلح (morpheme) الذى أصبح يشكل محور الدراسات والبحوث المختلفة بأشكال الكلمات وصيغها المختلفة.

ويطلق على فرع علم اللغة الذى يتناول هذه القضايا مصطلح (morpholosy)، أى العلم الذى يبحث فى نظرية المورفيم وتطبيقاتها المختلفة فى لغة من اللغات، طبقاً لمفهوم التركيبيين الأمريكيين ومن نحا نحوهم من لغويى أوربا [1] وفيما يلى توضيح لهذا المصطلح عند أهم المدارس اللغوية الحديثة: الأمريكية والفرنسية والعربية.

أولاً: الوحدة الصرفية عند الأمريكان:

يرى أصحاب المذهب التركيبى من اللغويين الأمريكان ومن حذا حذوهم من لغويى أوربا من أمثال بلومفيلد وهارس وهوكيت أن الوحدات الكلامية يمكن تحليلها إلى وحدات صغرى، تستقل كل منها بأداء معنى من المعانى، بحيث لايمكن تقسيمها بعد ذلك إلى أى نوع من التقسيم دون الإخلال بذلك المعنى، ويطلق هؤلاء على تلك الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى مصطلح المورفيمات أو الوحدات الصرفية، وبغض النظر عن

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث د/ عبد الفتاح البركاوى / ١١٨. القاهرة / ١٩٨٤ م واللغة لفندريس/ ١٠٥. والتفكير اللغوى بين القديم والجديد. د/ كمال بشر/ ١١٢، ٢٣٩. دار الثقافة العربية/ ١٩٩١.

الفروق اليسيرة التى يظهرها تعريف (الوحدة الصرفية) عند هؤلاء فقد اتفقوا على ما يلى:

١- أن التحليل المورفيمى صالح للتطبيق على كل اللغات.

٢- أن التحليل المورفيمى يشمل الكلمات والعبارات والجمل.

٣- أن الوحدات الصرفية أو المورفيمات قد تكون وحدة صوتية واحدة، أو تتابعا من تلك الوحدات.

وسوف تتضح هذه النقاط من خلال المقارنة بين مثالين أحدهما إنجليزى والآخر عربى، ففى حديثه عن علم المورفيم يقول ماريوباى: " ربما كان من الممكن أن يوصف (المورفيم) بأنه سلسلة من الفونيمات – الوحدات الصوتية – ذات المعنى التى لا يمكن تقسيمها بدون تضييع المعنى أو تغييره، وإذا نحن أخذنا تتابعا مثل (P o s t s) [٢] نجد أنه من الممكن تقسيمه إلى مورفيمين هما: (s+post) و(s) هنا تؤدى معنى الجمعية الإضافى، ثم يقول: ومن الواضح أنه من غير الممكن بعد ذلك القيام بأى تقسيمات أخرى لأحدهما، وإذا حاولنا التقسيم إلى (s t + p o) - بالنسبة للمورفيم الأول (post) - فإننا يمكن أن نعطى الجزء الأول معنى، لأنه يحمل اسم نهر فى إيطاليا، ولكنه معنى مغاير، ومع

---

(٢) – إن كلمة (P o s t) لها فى الإنجليزية معان عدة واستخدامات مختلفة، فقد تكون اسماً أو فعلاً – لازما أو متعديا – أو وصفا، ومن معاينها الإسمية: مَعْلَم أو عمود، وقد تعنى نظام البريد، أو مكتب البريد – ومن معاينها الفعلية: يلصق (إعلانا)، وينشر أو يذيع، أويرسل (البريد)..... ينظر: قاموس المورد للبعليكى / ٧١٠. ط / ١٩٧٢م. وينظر مثال أخر لبلوفيلد ساقه د/ محمود فهمى حجازى مع التحليل. مدخل إلى علم اللغة / ٩٠ – ٩١. دار قباء للطباعة والنشر / ١٩٩٨م.

ذلك فلا يمكن أن نجد معنى للجزء الثانى، وإذا نحن حاولنا أن نقسم الكلمة إلى (p + o s t) لا نجد للجزء الأول نظيرا فى الاستعمال، ونجد الثانى يمكن أن يستخدم جزءا من صيغة مركبة، كبادئة بمعنى (عَظْم)، ولكن لمرة أخرى لقد تغير المعنى، أما القسمان (t + p o s) – أى بمراعاة التقليب – فيعطيان صيغتين غير مستعملتين، وعلى هذا فكلمة (post) يجب أن يُحتفظ بها سليمة، إنها تحمل معنى معينا، وينطبق عليها تعريف المورفيم [٣]* وهذا يشبه تماما الجذر المعجمى فى اللغة العربية عندما يكون مجردا من السوابق والدواخل واللواحق مثل: ضَرَبَ، وكتب، فكل كلمة منها تعتبر وحدة صرفية مكونة من سلسلة من الفونميات وتدل على معنى معين، ولايمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر على أن تظل حاملة لنفس المعنى، مثل: (ضر+ ب) أو (ضَ + رب) أو (بـ + ضر) إلى غير ذلك من التقسيمات أو التقليبات.

وليس من الضرورى – كما ذهب ماريوباى – أن يكون المورفيم سلسلة من الفونيمات – الوحدات الصوتية – فمن السهل أن نجد مورفيما يتكون من فونيم، أو وحدة صوتية واحدة، كما فى المثال السابق، الذى اشتمل على الوحدة الصوتية (s) الدالة على معنى الجمعية، وكما سيأتى فى تحليل المثال العربى، ومن ثم فإن تعريف ماريوباى للمورفيم بأنه (سلسلة من الفونيمات ذات المعنى...) ينبغى أن يعدل إلى أنه (من

(٣) – أسس علم اللغة لمريوباى / ١٠١. ت / د / أحمد مختار عمر. ط / ٣. القاهرة / ١٩٨٧م. واللغة وعلم اللغة. جون لْيونز / ١٤٤ – ١٤٥. ترجمة د/ مصطفى التونى. دار النهضة العربية / ١٩٨٧م. وينظر: البنوية فى اللسانيات د/ محمد الحناش / ١١٥. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء / ١٩٨٠ م.

الممكن أن يوصف المورفيم بأنه فونيم أو سلسلة من الفونيمات ذات المعنى...) إلخ، لأن الوحدة (s) الدالة على الجمع ليست فى هذه الحالة من حروف المبانى كالتى فى الموقع الثالث من كلمة (post) فهى – إذن – حرف معنى يفيد الجمع، ويسمى فى هذه الحالة(m o r p h o n e m e)أى وحدة صوتية صرفية.

أما النموذج العربى: فمن المؤكد أنه عند تحليله يكون أقرب إلى الذهن فى توضيح الوحدة الصرفية وتحديدها، وبيان وظيفتها وقيمتها اللغوية، فإذا أخذنا مثلا الجملة العربية (أنت تقاوم المعتدين) وجدناها تتكون من ثلاث كلمات وفقا لاصطلاح النحاة والصرفيين العرب، وهى: ضمير الخطاب (أنت) + الفعل المضارع (تقاوم) + اسم الفاعل المعرفة والمجموع جمع مذكر سالم (المعتدين)، وعند تحليلها مورفولوجيا فإننا نقف على الوحدات الصرفية التالية [٤]:

١- (أنتَ): فهو ضمير رفع منفصل، يقع فى مقابلة: أنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، ولا يمكن تجزئته إلى (أن + تَ) مع الاحتفاظ بمعناه، ولكن صار بعد تقسيمه إلى: (أنْ) وهى من نواحب المضارع، و (تَ) ضمير رفع متصل، ولا يمكن استعماله منفصلا، بل صار من اللواصق التى لا يكون لها الصدارة فى الكلام.

٢- (تقاوم): وتشتمل على الوحدات التالية: (ق و م) وهى الوحدة التى تدل على المعنى المعجمى، وتؤدى هذا المعنى فى كلمات أخرى مشتقة

(٤) – ينظر: مدخل إلى علم اللغة د/ حجازى /٩٢. وللسانيات العامة. د/ مصطفى حركات / ٤٠. الدار الثقافية للنشر ط/ ١. ١٩٩٨م.

من نفس المادة، كالماضى والأمر واسمى الفاعل والمفعول والمصدر... إلخ.

٣- تاء المضارعة المضمومة فى نفس الفعل: وهى هنا تؤدى معنى الزمن الحالى، والخطاب، وكون الفعل مشتقا من غير الثلاثى، وتظهر التاء فى كلمات أخرى لكن بوظيفة مختلفة، كالتى تقع فى صدر صيغة الماضى الدالة على المفاعلة ومصدرها نحو: تخاصم تخاصما، وتقاتل تقاتلا، ولهذا الاختلاف- فى الوظيفة والضبط- فإنها تعد وحدة صرفية غير التى معنا.

وتقع تاء المضارعة المضمومة فى مقابل الهمزة فى (أقاوم) والياء والنون فى: (يقاوم) و(نقاوم)، وهى وحدة عامة وثابتة تؤدى نفس المعنى كلما وقعت نفس الموقع، وكذا سائر الوحدات الصرفية.

٤- ألف المفاعلة: وهى تدل على معنى المشاركة فى الحدث بين طرفين أو أكثر، وتعد وحدة صوتية صرفية، لأنها تقع فى مقابل التضعيف فى صيغة (فعَّل)، أو الألف والتاء فى صيغة (افتعل)، ولورودها دالة على نفس المعنى فى كلمات أخرى، مثل: قاتل وخاصم وشارك... إلخ.

٥- كسر الواو فى (تقاوِم): لأنها تدل على حالة الفعل من حيث بنائه للمعلوم، وتقع فى مقابل الفتحة التى تدل على البناء للمجهول، وتقوم بأداء نفس المعنى فى كلمات أخرى كثيرة مثل: تساهم وتشارك...إلخ.

٦- ضمة الميم فى(تقاومُ): وهى تدل على أن الفعل فى حالة رفع، ومن ثمَّ فهى تقابل الفتحة أو السكون فى حالتى النصب والجزم، وتؤدى الضمة معنى الرفع فى كلمات أخرى مثل: يضربُ ويكتبُ ويذهبُ.... إلخ.

أما كلمة (المعتدين) فى المثال فإنها تُحل إلى الوحدات الصرفية التالية:

٧- (ال) [٥]: وهى تدل على معنى التعريف، وتقع فى مقابلة التنوين الذى يدل على التنكير، وتؤدى (ال) نفس الوظيفة الصرفية فى كل مايقبل التعريف بها، مثل: الكتاب، العلم، الجامعة... إلخ.

٨- (ع د (و) [٦]: وهى الوحدة التى تؤدى معنى الحدث أو المعنى المعجمى، وتقع فى مقابل تتابعات فونيمية أخرى تؤدى نفس الوظيفة، كما فى (ض / ر/ ب)....إلخ.

٩- تاء الافتعال: وهى تدل على معنى زائد على المعنى الوضعى، وهو المبالغة [٧] أو الاجتهاد، ولو حذفت التاء لذهب هذا المعنى، وهى تقع فى

---

(٥) – اختلف النحويون العرب فى الوحدة التى تؤدى وظيفة التعريف، هل هى اللام وحدها أم هى الألف واللام معا ؟ فذهب الخليل إلى أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد (أى وحدة صرفية واحدة) وأن إحداهما ليست منفصلة عن الأخرى. وذهب سيبويه إلى أن المعرّف هو اللام وحدها، وأن الألف للوصل، مثلها مثل الألف فى أمر الثلاثى والخماسى فى نحو: اضرب وانطلق. ينظر: الكتاب حـ٣ / ٣٢٤. وقد ذكر سيبويه أن الألف واللام بمنزلة (قد) و(سوف)، ولولا أنهما كذلك لكانتا بناء يبنى عليه الاسم لا يفارقه... ولكنهما تدخلان للتعريف وتخرجان. الكتاب حـ٣ / ٣٢٠. وقد انقسم النحاة بعد الخليل وسيبويه إلى فريقين: أحدهما يؤيد الخليل، والآخر يؤيد سيبويه، ولكل حجته. ينظر: شرح الأشمونى حـ / ٢٤١. ت/ محمد محيى الدين عبدالحميد.

(٦) – وقد وضعت الواو بين قوسين نظرا لعدم ظهورها فى هذه الصيغة، إعمالا لقوانين الحذف فى اللغة العربية، ويطلق الصرفيون على هذه الحالة: الاعلال بالقلب والحذف. ينظر: شرح الشافية حـ٣ / ١٨٢.

(٧) – ينظر معانى (افتعل): الممتع لابن عصفور حـ٧ / ١٩٢. وشرح الشافية حـ ١ / ١٠٨.

مقابلة غيرها من حروف الزيادة التى تدل على معان فى صيغها المختلفة، وتدل على نفس المعنى فى صيغ أخرى مثل: اكتسب وانتصر... إلخ.

١٠- الميم المضمومة وكسر الدال: وهى الوحدة الصرفية التى تدل على أن الكلمة اسم فاعل من غير الثلاثى، وهى تقع فى مقابل الميم المضمومة وفتح الدال التى تدل على اسم المفعول من نفس الصيغة، كما أن ورودهما فى كلمات أخرى للدلالة على اسم الفاعل فى مثل: المهتدين والمفلحين وغيرها يؤكد اعتبارهما وحدة صرفية مستقلة.

١١- الياء والنون: ويمثلان معا وحدة واحدة،لأن ياء المد وحدها وإن كانت تقوم بوظيفة الياء والنون فى بعض السياقات، كقوله تعالى:" ظالمى أنفسهم" (النساء/٩٧) إلا أن النون لاتقوم بهذه الوظيفة وحدها، وكلاهما يشكل وحدة صرفية تدل على الجمع السالم المذكر من جهة، وعلى حالة المفعولية من جهة أخرى.

من هذا التحليل يتضح أن الوحدة الصرفية وفقا للمفهوم السابق يمكن أن تؤدى الوظائف التالية:

أ - تؤدى الوحدة الصرفية (المورفيم) وظيفة معجمية، أى أنها تدل على معنى وضعى، كما فى الوحدتين (٢،٨).

ب - قد تشير إلى معنى نحوى، أى إلى وظيفة الكلمة فى الجملة، كما فى الوحدتين (٦،١١).

جـ - قد تؤدى وظيفة صرفية أو اشتقاقية، كما فى الوحدتين (٣،١٠).

د - وقد توضح الحالة الفعلية، من حيث بناء الفعل للمعلوم أو المجهول، كما فى الوحدة (٥).

هـ - وقد تؤدى معانى فرعية، يطلق عليها الصرفيون معانى الصيغ الزائدة، كما فى الوحدتين (٤،٩).

و – وقد تعبر عن فكرة التعيين أو العدد، كما فى الوحدتين (١١،٧) فتدل الأولى منهما على التعريف، والثانية على الجمع.

ز – وقد تكون صوتية وصرفية فى آن واحد، كما فى الوحدات (٩،٦،٥،٤،٣) وتسمى مورفونيم.

ومما ينبغى ملاحظته أن الوحدة الواحدة قد يتعدد معناها الوظيفى، كما فى أرقام الوحدات الموجودة فى (ز)، وكما فى الوحدة الحادية عشرة، التى تدل على معنى الجمع وعلى حالة النصب فى آن واحد.

ويلاحظ أيضا أن كل ماعدا الوحدتين (٨،٢) اللتين تدلان على معنى وضعى معجمى، والوحدتين (١١،٦) اللتين تدلان على معنى نحوى، ماعدا هذه الوحدات يندرج تحت ما يسمى بـ (معانى الفصائل الصرفية) [٨] وعلى الرغم من وضوح نظرية المورفيم وإمكانية تطبيقها على جميع اللغات، إلا أن اللغويين الأمريكيين من أنصار المذهب التركيبى الذين قاموا بتطبيق نظرية المورفيم، وحللوا الوحدات الصرفية على أساسها، لم تتفق كلمتهم بشأن تعريف محدد للمورفيم، أى للوحدة الصرفية التى تعنى وحدة البناء الشكلى للغة، لهذا فقد اختلفوا فى تعريفاتهم للمورفيم على النحو التالى:

تعريف بلومفيلد:

يعد بلومفليد علما من أعلام الدراسات اللغوية فى أمريكا، وكانوا يسمون كتابه (اللغة) بـ(إنجيل علم اللغة) وهذا الكلام فيه كثير من الصدق، لأن البحث اللغوى الأمريكى الحديث – مهما تعددت اتجاهاته ومناهجه – مدين بالفضل لهذا الرجل ومبادئه، سواء أكان ذلك بالاتفاق معه أو

(٨) – ينظر: دلالة السياق / ١٢٣ وما بعدها .

بمعارضته، وقد تناول بلومفليد مصطلح المورفيم فى مواضع عديدة، وكان مما كتبه سنة (١٩٢٦م) أن المورفيم هو: أصغر صيغة (ذات معنى) متكررة الورود، ولا نستطيع بالتالى أن نحللها إلى صيغ ذوات معنى، ومن ثم فإن كل كلمة أو صيغة لا تقبل التقسيم تعد مورفيما أو وحدة صرفية.

وفى سنة (١٩٣٣م) عرف المورفيم بأنه: أى صيغة لغوية لا تحمل تشابها (ولو جزئيا) من الناحيتين الصوتية والدلالة مع صيغة أخرى، هذه الصيغة تسمى بالصيغة البسيطة أو المورفيم(٩).

وإذا نظرنا إلى ماكتبه عن المورفيم – باعتباره يمثل وجهة نظر واحدة – اتضح أن تحليل المورفيمات عنده يعتمد على أمرين هما:

١– تكرر ورود الوحدة الصرفية فى السياقات المتشابهة، وعدم اقتصارهافى الاستعمال على موضع بعينه، فالياء والنون– مثلا– فى المثال السابق (المعتدين) يتكرر ورودها كعلامة جمع للمذكر السالم فى حالة النصب، فى جميع السياقات المتشابهة، كما فى الآية الكريمة: " إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات..." الآية (الأحزاب/٣٥)، وكذا الوحدة (s) فى المثال السابق التى تدل على الجمع أيضا فى الإنجليزية.

٢– عنصر الاختلاف بين الوحدة الصرفية وما يقابلها من الوحدات الأخرى، بحيث لايكون ثمت تشابه صوتى أو دلالى بين الوحدة وما يقع بإزائها من الوحدات الأخرى، فالضمير(أنت) –على سبيل المثال–

(٩) – ينظر: التفكير اللغوى بين القديم والجديد د/ كمال بشر / ١١٢. ودلالة السياق د/ عبدالفتاح البركاوى /١٣١. وفى الدلالة اللغوية له أيضا /٧٣. ومدخل إلى علم اللغة د/ محمود فهمى حجازى /٩٠.

لايتشابه صوتيا أو دلاليا مع الضميرين (أنا وهو)، ولهذا فإن الثلاثة تُعتبر وحدات صرفية مستقلة، وقد ذهب بلومفيلد فى موضع آخر إلى أن المورفيم يمكن وصفه فونولوجيا، ولكن معناه غير قابل للتجزئة فى إطار النظرة العلمية (١٠).

تعريف هارس: ١٩٤٢م:

لم يشر هارس (H a r r i s) إلى ظاهرة تكرر الورود، ولا إلى التقابل الصوتى والدلالى للمورفيمات عندما عرف المورفيم بأنه: تتابع (أو نسق) من الوحدات الصوتية الذى يحمل معنى، ولا يتألف من تتابعات أو أنساق أصغر منه تحمل معنى (١١).

وإذا نظرنا إلى النماذج السابقة من الوحدات – عربية كانت أو غير عربية – وجدناها تهدم الفكرة الأساسية لهذا التعريف، لأن المورفيمات ليست دائما تتابعات أو أنساق من الفونيمات، فمن الممكن أن يأتى المورفيم على شكل وحدة صوتية واحدة، مثل التاء الدالة على المضارعة فى الفعل (تقاوم) من المثال السابق، وكذا تاء التأنيث فى الفعل مثل: (ضربَتْ) وفى الاسم مثل: (ضاربة). والوحدة (s) الدالة على الجمع فى الإنجليزية.

تعريف هوكيت: ١٩٦٢م:

ذهب هوكيت (H o c k e t.t) إلى أن المورفيمات هى: أصغر العناصر التى يمكن عزلها، وتحمل معان من التفوهات اللغوية.

---

(١٠) – ينظر: دلالة السياق / ١٣١ – ١٣٢. ومدخل إلى علم اللغة / ٩٠ – ٩١.

(١١) – السابق ذاته. وينظر: اللغة وعلم اللغة لجون ليونز / ١٦٧.

وبهذا التعريف كان هوكيت هو أول من أشار إلى الفرق بين المورفيم كوحدة لغوية، وبين المورف الذى يتحقق من خلاله هذا المورفيم باعتباره وحدة كلامية.

الفرق بين المورف والمورفيم: (١٢)

أدخل اللغوى الأمريكى هوكيت سنة ١٩٤٧ مصطلحا جديدا فى عالم الدراسات المورفولوجية الحديثة، هو مصطلح الـ (مورف: morphe)(١٣) ويراد به ما يقابل الـ (فون: p h o n e) فى الدراسات الصوتية (١٤) وقد عرفه بأنه: أصغر وحدة كلامية – منطوقه أو مكتوبة – تدل على معنى مستقل، ولا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها، وذلك مثل الميم المضمومة وكسر ماقبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، فإذا مااختلفت الصورة الصوتية بفتح ما قبل الآخر أدى ذلك إلى اختلاف المعنى، كتحويل (مُكرِم) من اسم فاعل إلى (مُكرَم) اسم مفعول، فالفرق – إذن – بين المورفيم (الوحدة الصرفية) والمورف (العلامة الصرفية) يرجع إلى الفرق بين اللغة والكلام، فإذا كان المورفيم وحدة ذهنية ترجع إلى نظام اللغة، فإن المورف عنصر مادى محسوس يرجع إلى الكلام، وكما فى الفرق بين الصوت والحرف، أو النطق والكتابة، فالصوت أو النطق ترجمة للعملية الذهنية وهى الفكر، والحرف أو الكتابة هما الصورة

(١٢) – ينظر: دلالة السياق / ١٣٣. ومدخل إلى علم اللغة د/حجازى /٩١.

(١٣) – وكان هارس قد أطلق عليه من قبل مصطلح: البدائل المورفيمية.

(١٤) – والفون هو أحد الصور الصوتية للفونيم، كأداء النون الساكنة – وهى وحدة صوتية – بصور مختلفة، فهى فى حالة الإظهار تختلف عنها فى حالات الإدغام والإقلاب والإخفاء فى الأداء القرآنى، فكل حالة منها تؤدى بصورة صوتيه مختلفة عن الأخرى.

المرئية للصوت، وعلى ذلك يكون المورف هو التحقيق الكلامى للمورفيم، إما بوجوده إيجابا فى النطق أو الكتابة، أو بعدم وجوده سلبا بحيث يظل مراعى فى الذهن فقط، ومن هنا فقد تحدثت كتب اللغة عن المورفيم الصفرى الذى لا يتحقق على نحو كلامى، ومثال ذلك فى اللغة العربية: الوحدات الصرفية الدالة على الإفراد والتذكير، فتحقيق هاتين الوحدتين لا يكون إلا من خلال تجريد الكلمة من علامتى التثنية والجمع فى وحدة الإفراد، وعدم وجود علامة التأنيث فى وحدة التذكير، فالإفراد والتذكير كل منهما وحدة صفرية.

وتتحدث كتب علم اللغة عادة عن الـ (s i r o m r p h e m e) والصواب أن يقال: (s i r o m r p h e) أى العلامة الصفرية بدلا من الوحدة الصرفية الصفرية.

إن العلاقة بين المورف والمورفيم فيما يقول لاينز تشبه إلى حد كبير الفرق الذى وضعه دى سوسير بين الجوهر (s u b s t a n z) والشكل (Form)، وبينما يرجع المورفيم إلى الجانب الشكلى فإن المورف الذى يتحقق من خلاله الشكل جانبٌ مادى (بالصوت) أو(بالكتابة)، ولكى يميز العلماء بين جانب الشكل والعنصر المادى فإنهم يشيرون إلى المورفيم بوضعه بين قوسين مزدوجين [....]، أما المورف فإنهم يضعونه بين شرطتين مائلتين هكذا /.../ ومن ثم يكون (b i g) مورفيما، ويشار إلى الجوهر بما يتكون منه صوتيا بكتابته بين الشرطتين / b i g /، فى الوقت الذى يشار فيه إلى المادة المكتوبة بكتابته بالحروف العادية، أى بدون وضعه بين قوسين أو شرطتين، ويمكن تلخيص ذلك على الوجه التالى:

(b i g) هذا مورفيم، جانبه المنطوق هو / b i g / وجانبه المادى المكتوب b i g . وقد أشار لا ينز إلى جانب مهم، هو أن الجوهر والشكل قد يتفقان وقد يختلفان، يتفقان كما فى b i g السابقة، ولكنهما يختلفان فى كلمة: went التى تتكون مورفيميا من وحدتين هما (s o) + (e d)، ولكنها صوتيا تتكون من المورف / went /، وكتابيا هكذا: went دون أى علامة [١٥].

لقد استعمل اللغويون إلى جانب مصطلح المورف مصطلحا آخر ذو علاقة به، هو: (allomorphe) ويراد به مجموع العلامات الصرفية التى يتحقق من خلالها مورفيم واحد، مثال ذلك: مورفيم الجمع فى اللغة الإنجليزية (s) الذى يتحقق نطقيا من خلال /s/، /z/، /Iz/ [١٦]. ومن ذلك فى العربية مورفيم الافتعال (ت) التى تتحقق من خلال الصور التالية: / ت / كما فى استعان، أو/ د/ كما فى ازدجر، أو/ ط / كما فى اصطبر، وهكذا.

وبناء على نظرة التركيبيين الأمريكيين إلى المورفيم فإنه يمكن تقسيمه من حيث الاتصال والانفصال، أو بحسب البنية وتركيبها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المورفيم الحر(free morpheme): ويراد به كل وحدة صرفية يمكن أن تستخدم بمفردها، كما فى ضمائر الرفع المنفصلة فى اللغة العربية، وكلمة: (post) فى الإنجليزية، كما فى المثال السابق.

---

(١٥) – ينظر: دلالة السياق / ١٣٤ – ١٣٥.

(١٦) – السابق. وقد عالج العلماء العرب تعدد صور المورفيم الواحد فيما أسموه بالقلب أو الإبدال.

والثانى: المورفيم المقيد(Boundmorpheme): ويراد به تلك الوحدات الصرفية غير المستقلة نطقا وكتابة، كالضمائر المتصلة، وأدوات التعريف والتنكير والتثنية والجمع فى اللغة العربية، والوحدة الصرفية (s) الدالة على الجمع فى الإنجليزية.

والثالث: المورفيم السالب: وهو لا يوجد فى الكلام المنطوق أو المكتوب، وإنما يكون مستترا أو مقدرا أو محذوفا لعلة لغوية [١٧]، وتمثله الضمائر المستترة، وحركات الإعراب المقدرة، وبعض الوحدات الصرفية التى لاعلامة لها، كوحدة الإفراد فى فصيلة العدد، والتذكير فى فصيلة النوع، فليس لهما علامة صرفية تدل عليهما.

ومن حيث الدلالة فإنه ينقسم وفقا للمفهوم الأمريكى إلى ثلاثة أقسام أيضا: **١ – وحدات صرفية معجمية:** وهى التى تشكل جذور الكلمات وتدل على المعانى الوضعية، وهى تعد مورفيمات حرة، ومثال ذلك – من التحليلات السابقة – كلمة (post) فى الإنجليزية، والضمير (أنت) والوحدتين (ق و م) و (ع د و) فى العربية.

٢ –وحدات صرفية نحوية: كعلامات الإعراب فى العربية، واللواحق التى تدل على المطابقة، كما فى اللاحقة أو الوحدة الصرفية (t-).

٣– وحدات صرفية اشتقاقية: أو صرفية محضة، وهى التى تدل على معان زائدة على المعنى الأصلى للكلمة، كمعنى اسم الفاعل ومعنى

---

(١٧) – ينظر: السابق / ١٣٥. والعربية وعلم اللغة د/ محمد داود / ١٦٥. واللسانيات العامة / ٤٨.

المضارعة فى اللغة العربية، ومثل: (i n g) التى تدل على المصدر فى الإنجليزية [١٨].

غير أن هذه التقسيمات لم تكن مقبوله لدى آخرين من المحدثين، نظرا لعدم انطباقها على لغات عديدة، ونظرا لتميز الوحدات الدالة على معان نحوية بمصطلح خاص بها وهو:(t a g m e m e s) تاجميمات، كما تميزت أيضا الوحدات الدالة على معان معجمية بمصطلح خاص بها، سواء فى المفهوم الفرنسى للمورفيم كما سيأتى بعد قليل، أو لدى اللغويين المحدثين الذين عاشوا وظهرت آراؤهم اللغوية فى النصف الثانى من القرن العشرين، الذين أطلقوا عليها مصطلح: (formant) وهو مرادف لمصطلح الوحدات الصرفية الحرة، يقول ماريوباى:" بالنظر الى المورفيمات الحرة نجد بعض اللغويين المحدثين يفضلون استعمال مصطلح (formant) المورفيم الحر، مخصصين المصطلح (مورفيم) للنوع المتصل فقط، أو الذى يمكن أن يوصف بأنه يدل على فكرة إضافية (ومن هنا يخرج المورفيم المعجمى الذى يدل على المعنى الأصلى) وإذا نحن نظرنا إلى المصطلحات التقليدية نجد المورفيم الحر يعادل على وجه التقريب ما يعرف بالجذر: root أو: stem، بينما يقابل المورفيم المتصل ما يعرف بالنهاية – أو السابقة – التصريفية، أو التغيير الداخلى، والسبب فى تفضيل المصطلحين: (morpheme و: formant) على مورفيم حر ومتصل (مقيد) أن المصطلحين الأولين يناسبان فقط ذلك النوع من اللغات الذى يستعمل الجذور المجردة ككلمات

(١٨) – ينظر: دلالة السياق / ١٣٦. ونحو اللغات السامية المقارن لموسكاتى وآخرين / ١٢٤. عالم الكتب. بيروت (د – ت)

منفصلة... ولكن ذلك لايناسب كثيرا لغات مثل اللاتينية واليونانية والروسية التى لاتستعمل الجذر مجردا إلا نادرا " (١٩).

وقد أطلق ماريوباى على التصنيف الأول اسم التصنيف البلومفيلدى أو القديم(٢٠).

الوحدة الصرفية لدى الفرنسيين:

يرى اللغويون الفرنسيون من أمثال مارتينيه وميه وفندريس ومن نحا نحوهم من التركيبيين الأوربيين أن مفهوم المورفيم ينبغى أن يقتصر على تلك الوحدات التى تعبر عن الفصائل القواعدية (النحوية والصرفية)، ويتسع مفهوم هذه الفصائل ليشمل كل الوحدات اللغوية التى تقوم بوظيفة غير معجمية، سواء تعلق ذلك بمعان تصريفية، مثل معانى أحرف المضارعة، أو اشتقاقية مثل العناصر اللغوية التى تدل على أسماء الفاعلين، أو غير ذلك مما يندرج تحت مصطلح الفصائل النحوية، مثل الفصائل الخاصة بالجنس أو العدد والحالة الفعلية... إلخ.

المورفيم عند ميه:

كان ميه (meillet) من أسبق اللغويين الفرنسيين إلى تحديد مفهوم المورفيم، عندما تحدث عن تقسيم دراسة المنطوق الكلامى إلى قسمين متميزين: " فهناك- من ناحية -العناصر التى تعبر عن الأشياء، وهناك من ناحية أخرى العلاقات التى تقوم بين العناصر المكونة للجملة، وتلك العلاقات التى يعبر عنها بواسطة الصيغ النحوية، مع إعطاء هذا

(١٩) ـ أسس علم اللغة لمريوباى / ١٠١.

(٢٠) ـ السابق / ١٠٢.

الاصطلاح الأخير أوسع معانيه، وإذن فهناك دراسة المفردات(أى المعجم) تقابلها دراسة الصيغ (أى النحو) [٢١].

فقد استعمل مصطلح (المورفيم) للتعبير عن الصيغة النحوية، صارفا النظر عن المعنى الأصلى لهذا المصطلح الذى ترجمه د/ محمد مندور بـ (عامل الصيغة)، كما ذهب إلى أن اللفظة المفردة وعامل الصيغة – أى المورفيم– يتحدان اتحادا وثيقا فى اللغات المعربة، بحيث يكونان كلا لا يتجزأ إلا بالتحليل، ومثل لذلك بالعبارة اللاتينية: (f mors abri) وتعنى (موت الأب)، والعبارة: (mors patris) وتعنى (موت الحداد) ففى العبارتين عناصر تدل على معنى الأب ومعنى الحداد، ومعها عناصر تدل على معنى التبعية (الإضافة) القائمة بين الأب والحداد وبين الموت، وهذا العامل فى العبارتين ليس واحدا، إذ هو فى المثال الأول: الصائت القصير (i)، وفى المثال الثانى (is)، ومع ذلك التداخل الوثيق بين اللفظة المفردة وعامل الصيغة (المورفيم) رغم توقف أحدهما على الآخر، فإن يجب الفصل بينهما فى الدراسة [٢٢].

إن التفرقة التى ذهب إليها ميبه فيما يتعلق بدارسة المفردات والمورفيمات لا نجد لها نظيرا فيما يتعلق بدراسة الصيغ الصرفية للكلمات، والتراكيب النحوية للجمل، إذ يرى أن التمييز بين علم الصيغ (morphology) وعلم التركيب (syntax) إنما هو تمييز مصطنع لا يمكن أن نتابعه فى التفاصيل[٢٣] ووصف ذلك بأنه تمييز أحمق، حيث إن مايعتبر فى لغة

---

(٢١) – علم اللسان لأنطوان ميبه / ٤٣٣. ترجمة د/ محمد مندور، وقد نيل به كتابه: النقد المنهجى عند العرب.

(٢٢) – السابق بتصرف يسير / ٤٣٣. (٢٣) – السابق / ٤٣٨.

(٢٤) – السابق / ٤٣٩.

داخلا فى علم الصيغ كثيرا مايكون فى لغة أخرى من موضوعات علم النظم[٢٤] أى التراكيب.

وهو يشير بذلك إلى أن ترتيب الكلمات فى بعض اللغات غير العربية قد يقوم بنفس وظيفة العلامات الإعرابية فى اللغات المعربة.

المورفيم عند فندريس:

تنقسم المورفيمات أو دوال النسبة عند فندريس إلى الأقسام التالية:

أولاً: عناصر صوتية (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) وظيفتها الإشارة إلى العلاقات بين أجزاء الجملة، وقد مثل لذلك بالجملة الإغريقية (سيموند أقام محرابا جميلا) إذ توجد إلى جانب الألفاظ التى تعبر عن الأفكار الأساسية (دوال الماهية)[٢٥] – وهى هنا: سيموند والإقامة والمحراب والجميل – عناصر صوتية ينحصر دورها فى الإشارة إلى أن صفة (الجميل) تنسب إلى (المحراب) (وهى هنا علامة النصب فى النعت جميل)، وأن سيموند هو الذى فعل فى الماضى حدث إقامة المحراب المذكور[٢٦] بدليل علامة الرفع فى الفاعل من ناحية، وصيغة الماضى الدالة على الزمن من ناحية أخرى.

---

(٢٥) – عالج فندريس هذه الدوال فى الجزء الثالث الذى خصصه لدراسة المفردات من كتابه: اللغة / ٢٢٥ ـ ٢٤٥.

(٢٦) – ينظر: اللغة لفندريس / ١٠٥ – ١٠٦.

إن هذه العناصر الصوتية قد يكون لها وجود مستقل فى الكتابة، كالضمائر والأدوات، وقد لايكون لها هذا الاستقلال، وتسمى لواحق أو زوائد، وقد تكون دالة النسبة من عنصرين صوتيين منفصلين [٢٧].

ثانياً: تتكون المورفيمات فى هذا القسم من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على الماهية أو من ترتيبها، يقول فندريس: ونجد فى تبادل الحركات فى اللغات الهندية الأوربية، أو فى السامية خير الأمثلة لتوضيح هذه الفصيلة، ومن أمثلة ذلك فى الألمانية: (wir gaben نعطى – geben wir – أعطينا) فتبادل الصائتين (e – ā) هو الذى أشار إلى القيمة الصرفية للكلمة، ومثال ذلك فى العربية: (حمار وجمعها حمير[٢٨]) فالتبادل بين ألف المد وبائه هو الذى أوجد الفرق بين المفرد والجمع.

ومن هذا القسم أيضا النبر[٢٩] والمقصود به هنا نبر الارتفاع الذى يشكل عنصرا صرفيا فى الإغريقية والسنسكريتية.

ثالثاً: دوال النسبة الصفرية، ويمكن التمثيل لهذا النوع فى العربية بالمفرد، فالذى يدل على الإفراد فى مقابل التثنية والجمع هو عدم العلامة، أو العلامة صفر، إذ يقابل بهذه الدالة الصفرية ألف التثنية وواو الجمع، ومن ذلك حالة المنادى فى اللغات الهندية الأوربية، يقول فندريس: " ففى الميدان الصرفى تلعب درجة الصفر دورا هاما، والقيمة التى تملكها هى قيمة تقابُل على وجه الخصوص، ولكن ذلك لا ينقص من خطرها...

---

(٢٧) – السابق / ١٠٧.

(٢٨) – السابق / ١٠٧ – ١٠٨.

(٢٩) – السابق / ١٠٩.

فدرجة الصفر تلعب دورا لا يقل عن دور غيرها في تبادل الحركات في اللغات الهندية الأوربية والسامية [٣٠] ".

رابعاً: الترتيب الخاص بأجزاء الجملة، يقول فندريس: " وأخيرا نصل إلى فصيلة أخرى من دوال النسبة أقل تشخيصا من السابقة، وتتكون فقط من المكان الذي تحتله في الجملة كل واحدة من دوال الماهية "، مثال ذلك أننا إذا قلنا باللاتينية: (Regis domus) بمعنى (بيت الملك) كانت علاقة الإضافة التي تجمع بين الكلمتين معبرا عنها بالعلامة الإعرابية (us)، فاللواحق تشير إلى الدور الذي تلعبه كل كلمة من هاتين الكلمتين بالنسبة للأخرى، أما في العبارة الفرنسية (la maison du roi) بمعنى (البيت الخاص بالملك) فإن العنصرين الصغيرين (la) أداة التعريف، و(du) أداة الإضافة يقومان بنفس الوظيفة التي تقوم بها اللواحق في اللاتينية[٣١] ".

وإذا تجاوزنا هذا الخلاف بين الفرنسية واللاتينية فيما يتعلق باستعمال اللواحق الإعرابية في الثانية، والأدوات في الأولى، فهناك اختلاف آخر لا يقل أهمية، ويتمثل في التزام ترتيب بعينه في الفرنسية، بحيث يقوم هذا الترتيب بوظيفة العلامات الإعرابية التي يؤدي وجودها إلى حرية ترتيب الكلمات، كما هو الحال في اللغة العربية، حيث نستطيع أن نقول: زيداً ضرب محمدٌ، وضرب محمدٌ زيداً، اعتمادا على وجود علاقة إعرابية، أما في الفرنسية " فلا يكاد يُسمع ذلك إلا في الشعر[٣٢]".

---

(٣٠) – السابق / ١١٠.

(٣١) – السابق / ١١١.

(٣٢) – السابق ذاته.

إذ لا يمكن فى الظروف العادية أن نقلب الجملة السابقة (du roi lamaison)، وذلك بخلاف اللاتينية التى تسمح بأن نقول: (Regis domus) أو:(domus. Regis)اعتمادا على وجود العلامة الإعرابية، وقد ذكر فندريس" أن هناك لغات عديدة لايعبر فيها عن هذه العلاقة إلا بمكان كل من الكلمتين بالنسبة للأخرى، مثل اللغات التى فقدت الإعراب بوجه عام [٣٣] ".

وقد نجد نظير ذلك فى اللغة العربية عندما يتعذر ظهور الإعراب، كما فى: ضرب موسى عيسى. لقد خطا الفرنسيون خطوة مهمة فى تفريقهم بين العناصر اللغوية الدالة على الأشياء، أو – بعبارة أخرى – الوحدات الدالة على معان وضعية أو معجمية من ناحية، وتلك التى تدل على معان صرفية أو نحوية من جهة أخرى، ويلاحظ هنا عدم التفريق بين العناصر أو الوحدات التى تدل على معان اشتقاقية أو تصريفية، وتلك التى تدل على معان تتعلق بكيفية بناء الجملة، وهو ماأطلق عليه الأمريكيون تاجميمات (tagmems) أو الوحدات النحوية، وربما يرجع ذلك إلى افتقاد اللغة الفرنسية لعلامات خاصة ببناء الجملة نظراً لسقوط الإعراب من جهة، وتأثراً بما ذهب إليه دى سوسير الذى يرى أن الفصل بين العلمين (النحو والصرف) لايستند إلى الحقيقة [٣٤] فقال:" إن الصرف يدرس أصنافاً متنوعة من الكلمات (كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر وغيرها، والتغير الذى يصيب أشكالها) ويفصل اللغويون بين هذا الفرع من الدراسة وبين النحو، فيقولون: إن النحو يهدف إلى دراسة

(٣٣) – السابق / ١١١ – ١١٢.

(٣٤) – ينظر: دلالة السياق / ١٤٢

الوظائف التى ترتبط بالوحدات اللغوية، أما الصرف فيدرس أشكال هذه الوحدات، فالصرف على سبيل المثال يقتصر على القول بأن صيغة المجرور للكلمة الإغريقية: phulax (ولى الأمر) هى: phulakos، ويوضح النحو استعمال هاتين الصيغتين، بيد أن هذا التمييز لايستند إلى الحقيقة، فالمجموعة التى تحتوى على صيغ الاسم Phulax لا تصبح نمطا إعرابيا إلا عن طريق مقارنة الوظائف التى ترتبط بالصيغ المختلفة، وكذلك لا تكون الوظائف صرفية إلا إذا كانت كل وظيفة تطابق إشارة صوتية معينة، فالتصريف ليس قائمة من الصيغ أو الأشكال ، كما أنه ليس قائمة من الأمور المنطقية المجردة، بل إنه يتكون من الجمع بين المسألتين، فالأشكال والوظائف يعتمد بعضها على البعض الآخر، ومن الصعب بل من المستحيل الفصل بينهما، والصرف من الناحية اللغوية ليس له موضوع مستقل، فلهذا لا يكون موضوعا متميزا عن النحو ". وقد ذهب ميبه إلى نفس ماذهب إليه دى سوسير فقال:" إن علم الصيغ الـ(مورفولوجى) وعلم النظم الـ(سنتكس) يؤديان نفس الخدمات، وعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صوغ الألفاظ، وموضوع الآخر بناء الجمل، يكون تمييزنا مصطنعا لا يمكن أن نتابعه فى التفاصيل... – ثم قال –: ولكم من مرة يميزون فيها بين علم الصيغ باعتباره العلم الذى يدرس بناء الصيغ، وعلم النظم باعتباره ذلك الذى يتناول وظيفة تلك الصيغ، وهذا التمييز أحمق، ثم إن مايعتبر فى لغة ما داخلا فى علم الصيغ كثيرا ما يكون فى لغة أخرى من موضوعات علم النظم..."(٣٥).

(٣٥) – علم اللسان. مبيه / ٤٣٧.

هذا وقد سبق المتقدمون من نحاة العربية هذين العالمين إلى القول بأن علم الصرف يشكل جزءا من النحو، أى أنهم قد نظروا إلى العلمين باعتبارهما كلا لاينفصل، يقول ابن جنى:" النحو: انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة "(٣٦).

فهذا التعريف – لا شك – يوضح أن النحو والتصريف لدى المتأخرين يندرجان تحت مصطلح (النحو) عند المتقدمين، وقد أكد العلامة الرضى إجماع المتقدمين على أن التصريف جزء من النحو بلا خلاف من أهل الصناعة (٣٧) وأيد المحققون المحدثون من علماء العربية هذا الأمر(٣٨).

وإذا كان مصطلح النحو هو الذى تضمن التصريف عند العرب، فإن علم التصريف هو الذى تضمن النحو عند أصحاب هذه المدرسة، ومن ثم فقد تحدثوا عن الفصائل النحوية فى إطار دراستهم للصيغ الصرفية المختلفة.

الفصائل النحوية [الصرفية]:

ذهب فندريس إلى أن المراد بـ (الفصائل النحوية): المعانى التى يُعبر عنها بواسطة دوال النسبة، أى المورفيمات، فالنوع (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) والزمن (الماضى والمضارع) والحالة الفعلية (المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول)...

---

(٣٦) – الخصائص حـ ١/ ٤٣.

(٣٧) – ينظر: شرح الشافية حـ ١/ ٦.

(٣٨) – منهم على سبيل المثال: د/ بشر، فى علم اللغة العام (الأصوات) / ١٨٧. ود/ تمام حسان فى: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٧٨ – ١٨٥. ود/ السعران فى: علم اللغة مقدمة للقارئ العربى / ٢٤٥. د/ محمود فهمى حجازى / مدخل إلى علم اللغة / ١٠٧.

كلها فصائل نحوية فى اللغات، تسعى دوال النسبة – المورفيمات – إلى التعبير عنها (٣٩).

ويرى فندريس أن عدد هذه الفصائل يختلف باختلاف اللغات، وكلما ضَؤُلَ نحوُ اللغة قلت الفصائل النحوية فى هذه اللغة والعكس بالعكس.

ومما يؤكد أن الفصائل النحوية تشكل جزءا من الصرف ما ذكره فندريس من أن " تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذى لايزال ينشد حتى الآن من يقوم بعمله " وقد تحدث تفصيلا بعد ذلك عن فصائل " الجنس والعدد والزمن والبناء للمعلوم والمجهول..." (٤٠) إلخ.

المورفيم والمونيم عند مارتينيه:

لقد ظهر لدى اللغويين الفرنسيين خاصة مارتينيه – إلى جانب مصطلح المورفيم Morpheme – مصطلح آخر يسمى المونيم (Mon eme) ويعنى به: أصغر رمز لغوى ذى صيغة معينة ومعنى محدد، بحيث لايمكن أن يتجزأ هذا الرمز إلى وحدات أصغر منه، ويمثل لذلك بأصغر وحدة كلامية يمكن التعرف على معناها، مثال ذلك لفظ (أكتبُ) الذى يتكون من المونيم (ك/ ت/ ب) الدال على معنى الحدث، ومونيم همزة المضارعة، ومونيم (الضمة) الدال على حالة الرفع.

وتنقسم المونيمات وفقا لهذا الإصطلاح الأخير إلى قسمين:

---

(٣٩) – ينظر: اللغة لفندريس / ١٢٥.

(٤٠) – ينظر: السابق من / ١٢٦ إلى / ١٥٤. وسيأتى الحديث عن هذه الفصائل بعد قليل

الأول: المونيمات المعجمية، وهى أصغر الوحدات الدالة على معان وضعية أو معجمية، وتسمى (اللكزيمات) lexemes كما فى مادة (ك/ ت/ ب) وتسمى أيضاً (السيمانتيمات) semantemes.

والآخر: المونيمات الصرفية، وهى أصغر الوحدات الدالة على معان تصريفية أو اشتقاقية، وتسمى بالمورفيمات (morphemes) كما فى الهمزة والضمة فى المثال السابق (٤١).

فمفهوم المونيم عند مارتينيه يكاد يتفق مع مفهوم المورفيم عند المدرسة الأمريكية، فى الوقت الذى يتفق فيه مفهوم المورفيم عنده مع نفس المفهوم عند فندريس ومييه.

المورفيم عند اللغويين العرب:

لا شك أن من وراء المحدثين من اللغويين العرب تاريخ طويل للنحو العربى، الذى وضع بذوره الأولى أبو الأسود الدؤلى، وأخذ فى النمو والازدهار حتى صار علما كاملا ومستقلا على يد إمام اللغة والنحو سيبويه، لذا فقد كنا نتوقع من علماء العربية المحدثين أن يكون لهم منهجهم المستقل عن رؤية علماء الغرب إذا مانقبوا فى هذا التراث العريق، غير أن معظمهم قد دار فى فلك علماء الغرب متأثرا بهم فى تحليل الفصائل الصرفية ووحداتها والمصطلحات الدالة عليها.

وبغض النظر عمن تصدوا لترجمة كتب الغربيين الذين تناولوا هذه القضية بالشرح والتحليل، من أمثال: الدواخلى والقصاص فى ترجمتهما كتاب (اللغة) لفندريس، ود. مندور فى ترجمته كتاب: (علم اللسان) لمييه، ود. بشر فى ترجمته كتاب: (دور الكلمة فى اللغة) لستيفن أو لمان، ود.

---

(٤١) – ينظر: دلالة السياق / ١٤٥ / ١٤٦.

مصطفى التونى فى ترجمته كتاب: (اللغة وعلم اللغة) لجون ليونز وغيرهم، فإن هناك من أدلى بدلوه فى هذا الموضوع، ومن هؤلاء:

د/ محمود السعران:

استخدم د. السعران مصطلح المورفيم فى معالجته لهذه القضية، مفضلا المصطلح الأجنبى المعَرب، لأنه مع عجمته – كما يرى – أشد مرونة وتصرفا من مصطلح (دوال النسبة) الذى استخدمه الدواخلى والقصاص فى ترجمتهما لكتاب فندريس[٤٢]، ومصطلح (عامل الصيغة) الذى استخدمه د. مندور فى ترجمته لكتاب ميبه (علم اللسان)[٤٣]. ومصطلح (الوحدة الصرفية) الذى استخدمه د. بشر[٤٤]. كما استخدم مصطلح (عناصر التصريف) فيما يتعلق بتعديل الوظائف النحوية للكلمة، ومصطلح السوابق واللواحق الاشتقاقية فى تغيير معنى الكلمة [٤٥].

فقد تأثر د. السعران بالمدرسة الفرنسية، وخاصة فندريس فيما يتعلق بهذا المفهوم عندما قال: " إن الصورة اللفظية تتضمن عنصرين أساسيين:

العنصر الأول: هو المعنى أو المعانى – أى الحقيقة المدركة أو المتصورة – وهذا العنصر فى قولنا – مثلا – (الشجرة مزهرة) يتمثل فى حقيقة الشجرة، وفى حقيقة الأزهار، ويسمى هذا العنصر فى اصطلاح اللغويين الإنجليز: semanteme.

---

(٤٢) – ينظر: اللغة / ١٠٥. وما بعدها.

(٤٣) – ينظر: علم اللسان الملحق بكتاب النقد المنهجى للدكتور مندور / ٤٣٢.

(٤٤) – ينظر: علم اللغة (الأصوات) / ٨٥ وما بعدها.

(٤٥) – ينظر: دور الكلمة فى اللغة / ٤٩ وما بعدها.

العنصر الثانى: هو العلاقة أو العلاقات التى تنشأ بين المدركات أو المعانى، وهذا العنصر يسمى فى الاصطلاح اللغوى المورفيم: morpheme. والنظر فى المورفيمات يسمى (علم المورفولوجيا) (٤٦).

ويشكل عنصر المورفيمات فى نظره جزءا من النظر فى النحو، وعندما تحدث عن أقسام المورفيم فإنه لم يجاوز ماذكره فندريس فى كتاب (اللغة) وإن كان قد حاول التطبيق بأمثله عربية (٤٧).

نخلص من ذلك إلى أن مفهوم المورفيم عند د. السعران لا يخرج عن مفهوم فندريس، والفارق الوحيد هو أن المثال التطبيقى لفندريس هو (الحصان يجرى)، وعند د. السعران هو: (الشجرة مزهرة)، وهذا لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بمفهوم المصطلح، كما أن الأقسام عندهما واحدة.

ولكن ليس من المفهوم ما قيد به د. السعران مصطلح: semanteme

بأنه اصطلاح لغوى إنجليزى، لأنه مستعمل أيضا بنفس المعنى فى اصطلاح اللغويين الفرنسيين، وكان الأجدر بهذا القيد هو مصطلح (المورفيم)، لأن له بالفعل – عند الفرنسيين – استعمالا خاصا يختلف عن الاستعمال الأمريكى، أو بالأحرى بقية المدارس الأخرى، وقد ألمح د. السعران إلى اختلاف المدرستين فعلا عندما نقل عن بعض أقطاب المدرسة اللغوية الأمريكية مفهوم هذه المدرسة للمورفيم، حيث نقل عن (بلوخ) و(تراجر) تعريف المورفيم بأنه: " أى شكل حرا كان أو مقيدا لا

---

(٤٦) – ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربى. د/ محمود السعران / ٢١٦. القاهرة / ١٩٦٢م.

(٤٧) – يقارن بين: علم اللغة للسعران / ٢١٨ – ٢٢٦. واللغة لفندريس / ١٠٥ – ١١٢

يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر منه هو مورفيم، وهذه الكلمات: / man / play / persen كل منها مكون من مورفيم واحد[٤٨]. وهذه الوحدات ليست بالطبع مورفيمات من وجهة النظر الفرنسية، ولكنها (سيمانتيمات) كما يرى فندريس، أو (لكزيمات) كما يسميها مارتينيه، وهى تقابل المورفيمات عندهم.

لقد أدخل د. السعران البحث فى المورفيمات فى إطار ماأسماه بـ(النحو الوصفى)، مما يعنى أن دراسة المورفيمات تشكل جزءاً من النحو[٤٩]، ولعله يقصد النحو بمعناه العام – أى الذى يشمل النحو والصرف معا –.

---

(٤٨) – ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربى / ٢٢٠.

(٤٩) – هو أحد فروع علم النحو، والنحو بمفهومه العام وما يندرج تحته من فروع هو أحد المصطلحات الأساسية فى علم النحو، ويغطى مجالا واسعا من الظواهر اللغوية / فهناك النحو الوصفى، والنحو النظرى، والنحو السطحى أوالشكلى، والنحو العميق، والنحو الفكرى، والنحو المقارن، والنحو التقليدى، ويشير مصطلح (نحو) فى معناه الضيق إلى مستوى من التنظيم البنوى يمكن دراسته بصورة مستقلة عن الفونولوجيا وعن الدلالة، وينقسم بشكل عام إلى: (نظم الجملة) سنتكس، و(الصرف) المورفولوجي. ينظر: اللغة وعلم اللغة. جون لوينز / ١٣٩ هامش (١). ويقول د/ البدراوى زهران: مصطلح النحو ومصطلح علم اللغة يستخدمان كمصطلحين مترادفين عند الغربيين، ونجد ذلك عند بروكلمان فى كتابه : (الأساس فى النحو المقارن للغات السامية) وكذا (علم اللغات السامية)، وكثير من اللغويين الغربين يتحدثون عن علم اللغة ويطلقون عليه مصطلح (النحو المقارن) أو (علم اللغة المقارن)، كما يطلقون عليه مصطلحى (النحو الوصفى) أو(علم اللغة الوصفى) مرة أخرى، ينظر: عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى / ١٣٩. هامش (١). دار المعارف. ط / ٤. ١٩٨٧م. ويقول د/

ثم عاد د. السعران فى وصيته الخامسة ففرق بين النحو والصرف عندما نقل عن فيرث: أن على الباحث النحوى أن يدخل فى اعتباره على الدوام المقاييس المورفولوجية (الصرفية) والنظمية (النحوية)، ثم فسر هذه العبارة الأخيرة تفسيرا عجيبا، عندما فسر المقاييس المورفولوجية بأنها البنية الشكلية، وفسر المقاييس النظمية بأنها الظروف الاجتماعية الكائنة عند نطق الكلام، وهو بهذا يكون قد انتقل إلى مدرسة ثالثة، وهى مدرسة السياق الإنجليزية التى تضع الظروف الاجتماعية فى الاعتبار عند تحليل المعنى(٥٠).

وهذا خلط عجيب بين المذاهب والاتجاهات.

المورفيم عند د. تمام حسان:

تعرض د. تمام لمفهوم المورفيم أثناء حديثه عن منهج الصرف فقال:" يدور على الألسنة اصطلاح عام فى الدراسة الصرفية هو: الوحدة الصرفية أو المورفيم"(٥١) وبعد أن عرض لرأى فندريس بشئ من التفصيل أخذ يفرق بين مصطلحات ثلاثة تقوم عليها هذه النظرية عنده، وهى: الباب والمورفيم والعلامة.

محمود فهمى حجازى:".... نجد أن مصطلح (علم اللغة) و (مصطلح النحو) قد استخدما فى الكتابات الأوربية استخداما يجعلهما شيئا واحدا، فهم يصفون نفس الشئ تارة بكلمة (نحو) وتارة بكلمة (علم اللغة)... " ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة / ١٢.

(٥٠) – علم اللغة مقدمة للقارئ العربى / ٢٣٩.

(٥١) – ينظر: مناهج البحث فى اللغة د/ تمام حسان / ١٣٠ القاهرة / ١٩٨٩م.

١ – أما الباب: فهو وسيلة تقسيمية لايمكن التعبير عنها على النمط الوجودى، فلا تُنسب له وجودا خارجيا، ويمكن إنشاء عدد من الأبواب فى اللغة، يُعبر عن كل باب منها موفيم معين. وهذا المصطلح يقابل مصطلح الفكرة أو الفصيلة عند غيره.

٢ – والمورفيم: اصطلاح تركيبى بنائى، لايُعالَج علاجا ذهنيا غير شكلى، إنه ليس عنصرا صرفيا، ولكنه وحدة صرفية فى نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة، وكل نظام من المورفيمات له علاقة بنظام الأبواب لا يمكن فى اللغة العربية أن يعبر عنها، كالتعبير عن علاقة واحد إلى واحد، أى أنه لا يلزم أن يُقابِل كلُّ باب فى نظام الأبواب مورفيمٌ فى نظام المورفيمات، وكل كلمة طائفة من المورفيمات المتراصة، أى طائفة من الوحدات من نظام مورفيمى تعبر عنه علامات وعناصر صرفية.

٣– والعلامة: هى العنصر الذى يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا، وتوجد فى النطق، وهى إما أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق الأبجدى، بمعنى أنها تكون فى شكلها كمية أو نبراً أو تنغيما، ويعبر عنها إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها، إذ ربما يكون هناك ما يسمى بـ(العلامة صفر) والصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات وغيرها تكوِّن نظاما من العلامات لنظام من المورفيمات يعبر عن نظام من الأبواب، يتكون منه الصرف والنحو العربيين، وذكر" أن علاقة العلامة بالمورفيم أشبه ماتكون بعلاقة الصوت بالحرف "(٥٢).

وعلى هذا فمن الممكن أن يكون قصده من الباب مايقابل (الفصائل النحوية) عند فندريس كالعدد والجنس والزمن، وحنيئذ يكون باب الجنس

(٥٢) – مناهج البحث فى اللغة / ١٧٢.

مما يمكن التعبير عنه بمورفيم المذكر ومورفيم المؤنث فى اللغة العربية، وربما أضيف مورفيم ثالث هو المورفيم المحايد فى لغات أخرى كالألمانية والإنجليزية، أما مصطلح (العلامة) الذى يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا فإنه يقابل مصطلح (المورف) عند الأمريكان – وإن لم يصرح بذلك د. تمام حسان – إذ يتحقق المورفيم من خلال (مورف) واحد أو أكثر، فمورفيم التأنيث يتحقق فى العربية بعلامات عدة، وهى التاء أو الكسرة أو نون النسوة...(٥٣).

وبناء على ذلك فإننا نحاول فى المبحث التالى تحديد مصطلحات (الفصيلة – الوحدة – العلامة) والفرق بينها فى اللغة العربية.

المورفيم عند د. محمود فهمى حجازى:

إن ماعرف بالعلامات الصرفية عند د. تمام حسان أطلق عليه د. محمود فهمى حجازى: (الصور الصرفية)، وجعلها مرادفة لمصطلح (العلامة)، ولذلك أطلق عليها أيضاً: allomorphes (٥٤).

غير أن ماساقه من أمثلة لايتناسب تماما مع ماسبق من مفهوم العلامة الصرفية وأمثلتها، فما ذكره د. حجازى يصلح أن يكون مصطلحا رابعا يضاف إلى المصطلحات الثلاثة: (الفصيلة والوحدة والعلامة)، وهى تأتى بعدها فى الترتيب، غير أن الصورة عنده تحل محل العلامة، يقول:" إن

---

(٥٣) – ينظر: دلالة السياق / ١٥٠. وقد جعل د/ تمام حسان فى كتابه (العربية معناها ومبناها / ٨٢) المبانى الصرفية (أى المورفيمات) تعبر عن المعانى الصرفية الوظيفية – أى مرادفة لها – وإن هذه المبانى نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق (المبانى الصرفية) بواسطتها لتدل بدورها على المعانى.

(٥٤) - ينظر: مدخل إلى علم اللغة / ٩٢.

إمكان وجود الوحدات الصرفية على نحو غير مباشر، فى حين تظهر لنا صورها الصرفية على نحو مباشر، تعد من الحقائق التى تنطلق منها نظريات حديثة فى التحليل الصرفى، ويمكن لإيضاح هذا أن نقارن نهاية الجمع فى الإنجليزية فى الأمثلة الآتية، لنجد نهايات مختلفة لأداء الوظيفة النحوية الخاصة بالدلالة على جمع الاسم وهى: (s) books، و (z) pens. و (iz) glasses... إن هذه النهايات المختلفة – s، z، iz – تدور فى إطار واحد من الناحية الصوتية، فالفرق بين (s) و(z) أن الصوت الأول مهموس والثانى مجهور، وكأننا بهذا قد فسرنا بالجوار الصوتى تعدد هذه النهايات، وتوزع هذه النهايات على النحو التالى: بعد مجموعتى الأصوات المعروفة باسم الأصوات السينية sibilants مثل: (s) و (sh)، والأصوات المركبة الاحتكاكية مثل (ch) تأتى فى الجمع النهاية (iz)، هذه صورة صرفية، أى مورف.

وثمة صورة صرفية أخرى تكون بعد بقية الأصوات المجهورة، وهنا تكون النهاية (z) والصورة الصرفية الثالثة تكون بعد بقية الأصوات المهموسة، تأتى النهاية (s)، والنهايتان الأخيرتان فيهما درجة من المماثلة، فإلى جوار الصوت المهموس جاءت النهاية (s)، وإلى جوار الصوت المجهور جاءت النهاية (z)، ولكن كل هذه النهايات المختلفة والتى يمكن تفسير اختلافها صوتياً، يؤدى وظيفة واحدة فى بنية الإنجليزية، وعلى هذا فهى صور صرفية مختلفة لوحدة صرفية واحدة.

الصور الصرفية allomorphes لها وجود مباشر منطوق مسموع، أما الوحدة الصرفية الجامعة لها فلا شك أنها موجودة، ولكن وجودها غير مباشر (٥٥).

فقد صرح د. حجازى بأنها صور صرفية لوحدة صرفية واحدة وهى الجمع، أى أنها تقابل العلامة الصرفية عند غيره، بيد أنها وفقاً للتقسيم السابق تعد صورًا صرفية للعلامة لا للوحدة، فهى بمنزلة الألوفون من الفونيم، أى الصور الصوتية للحرف الواحد، كذلك كانت الـ(z) و(iz) صورًا صوتية لعلامة الجمع (s)، ولا يمكن أن نعد هذه الصور – مثلاً – بمنزلة تاء التأنيث وألفى التأنيث المقصورة والممدودة، ونون النسوة والكسرة التى هى علامات لوحدة التأنيث الصرفية.

ويؤكد هذا الاستنباط تلك الأمثلة التى ساقها فى النموذج العربى، حيث قال: "ويمكن إيضاح الفكرة نفسها بمثال عربى، فالفرق بين (ضرب) و(اضطرب) من ناحية البنية الصرفية هو الفرق بين (قرب) و(اقترب)، التغيير ليس واحدا من الناحية الصوتية، على الرغم من اتحاد الوظيفة فى بنية اللغة، ومعنى هذا أن التاء تأتى هنا فى جوار صوتى بعينه، والطاء فى جوار صوتى آخر، وشبيه بهذا أمر التاء والدال فى (قرب واقترب) من جانب، و(زهر وازدهر) من الجانب الآخر، فالتاء فى جوار بعينه، والدال فى جوار صوتى آخر، ومعنى هذا أن (التاء) و(الدال) و(الطاء)

(٥٥)– ينظر: مدخل إلى علم اللغة د/ حجازى / ٩١ – ٩٢.

[صور صرفية مختلفة] (٥٦) فى هذه البنية، ويؤدى هذا إلى القول بوجود ثلاث صور صرفية لوحدة صرفية واحدة (٥٧).

فقد وصفها فى آخر النص بأنها ثلاث صور صرفية لوحدة صرفية واحدة، والأفضل وصفها بأنها ثلاث صور صوتية لعلامة صرفية واحدة، لأن الأصل الدالّ على الافتعال هو التاء، كما فى (قرب) و(اقترب)، فلما جاورت التاء الضاد فى (اضطرب) تأثرت بما فيها من إطباق وتفخيم فصارت طاء، فالطاء فى حقيقتها قد تحولت من تاء مرققة إلى تاء مفخمة، ولما لم يكن لها رمز خطى يصورها فى الكتابة، وكان رمز الطاء هو الأقرب إلى صورتها الصوتية كتبت طاء، ونفس الأمر فى (ازدهر)، حيث تأثرت التاء المهموسة بالزاى المجهورة فأبدلت دالاً، لتوافق الزاى فى الصفة والتاء فى المخرج، وعليه فالدال والطاء صورتان لعلامة الافتعال الأصلية وهى التاء.

(٥٦)- ما بين القوسين ليس موجوداً فى النص الأصلى وهى زيادة يقتضيها السياق، ويؤكد صحتها ما جاء فى بقية النص بعدها.

(٥٧)- السابق / ٩٢.

المبحث الثالث

الفصائل الصرفية وفروعها

تنتمى الوحدات الصرفية إلى طائفة من الفصائل اللغوية التى يمكن حصرها والتقعيد لها، حيث تخضع للاستقراء التام فى اللغات المختلفة، وكلما قطعت اللغات شوطا كبيرا فى ميدان التطور والرقى زادت بها الوحدات الصرفية التى تعبر عن معان طارئة زائدة على المعنى الوضعى، فكل مجموعة من الوحدات الصرفية تندرج تحت فكرة عامة مجردة، يطلق عليها فى اصطلاح اللغويين المحدثين مصطلح (الفصيلة) catigorie.

الفصيلة النحوية الصرفية:

المقصود بالفصيلة – كما سبق – أنها فكرة عامة خصصت لها اللغة وحدة أو مجموعة من الوحدات اللغوية تعبر عنها، وذلك مثل فكرة العدد أو الجنس... إلخ، ففكرة الجنس تعبر عنها لغويا الوحدات الصرفية الدالة على التذكير والتأنيث فى العربية، ولا ثالث للوحدات الدالة على الجنس، بخلاف كثير من اللغات الأوربية التى أضافت وحدة صرفية ثالثة للدلالة على مايطلقون عليه الجنس المحايد(١).

أما وصف الفصائل بـ (النحوية) فلعله راجع إلى أن كثيرا من المراجع فى الدراسات اللغوية الحديثة تشير إلى الفصائل الصرفية باعتبارها عنصرا من عناصر النحو بمعناه العام أو القواعد grammar، ومن ثم فإنهم يتحدثون عادة عن الفصائل النحوية، كما فعل فندريس فى كتابه (اللغة) وجون ليونز فى كتابه (اللغة وعلم اللغة) وغيرهما (٢).

---

(١)- ينظر: دلالة السياق / ١٥١.

(٢) – ينظر: اللغة / ١٢٥. واللغة وعلم اللغة / ١٤٣.

على أن طبيعة الباحثين العرب في العصر الحديث تقتضي الفصل بين الجانب النحوي والصرفي، حيث يدرسون مسائل النحو مستقلة عن نظيرتها في الصرف، على خلاف منهج القدماء في هذه الدراسة، يقول ابن عصفور: " وهذا النحو من التصريف قد جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ماليس بتصريف" (٣) وذلك بعد أن تحدث عن الزوائد التي تلحق أصول الكلمات العربية للدلالة على المعاني المتنوعة.

غير أن معالجتها في هذا الإطار لا ينفي كونها مسائل تصرفية، حتى وإن امتزجت بالمسائل النحوية، لأن الفصيلة الواحدة قد يُعبَّر عنها أحيانا بأكثر من وحدة صرفية، وعليه فإن ماذكره فندريس من أنه " إذا سلمنا بأن هناك من الفصائل النحوية الصرفية بقدر ما يوجد من دوال النسبة (الوحدات الصرفية أو المورفيمات) في كل اللغات اضطررنا إلى توسيع عدد الفصائل إلى أقصى حد..." (٤).

ولما كان التسليم بمساواتهما أمرا مستحيلا نظرا لتقطيع أواصر القربى بين فروع الفصيلة الواحدة والوصول بهذه الدراسة إلى حد الفوضى والاضطراب، بأن يكون الإفراد – مثلا – وحدة صرفية تساوى فصيلة مسفلة، وكذا وحدتي التثنية والجمع، في حين أنه يجمعها فكرة واحدة ويصدق عليها وصف واحد هو (فصيلة العدد) فإن العلاقة الثابتة بينها هي علاقة العموم والخصوص، فالفصيلة فكرة عامة مجردة يندرج تحتها مجموعة من الوحدات الصرفية التي تعبر عنها.

---

(٣) – ينظر: الممتع حـ ١ / ٢٠.

(٤) – اللغة لفندريس / ١٣٦.

الوحدة الصرفية والعلامة الصرفية:

إذا كان التذكير والتأنيث – مثلا – وحدتين صرفيتين تندرجان تحت فصيلة الجنس، فإن التاء والألف المقصورة والممدودة ونون النسوة والكسرة بمثابة العلامات لوحدة التأنيث الصرفية، وعليه فمصطلح (العلامة) و (المورف) هو ذلك العنصر الكلامى الذى تتحقق من خلاله الوحدة الصرفية أو المورفيم، أى هو العلامة الظاهرة فى الكلام – نطقا أو كتابة – للدلالة على وحدة التأنيث، فالتأنيث وحدة صرفية أو مورفيم، والتاء وأخواتها علامات أو(مورفات) لتلك الوحدة.

وليس من الضرورى أن يكون لكل وحدة صرفية علامة أو علامات تدل عليها، فعدم وجود علامة قد يكون فى حد ذاته علامة، فالتذكير – مثلا – وحدة صرفية مقابلة للتأنيث، وعدم وجود علامة للتأنيث هو فى حد ذاته علامة للتذكير، كما أن عدم وجود علامة للتثنية أو الجمع – فى فصيلة العدد – هو فى حد ذاته علامة على وحدة الإفراد، ويسمى بـ (العلامة الصفرية) أو السالبة، ولا تسمى بالوحدة الصفرية، لأن الوحدة هنا هى التذكير فى فصيلة الجنس، والإفراد فى فصيلة العدد.

الفصائل الصرفية ووحداتها وعلاماتها فى البنية العربية:

نخلص من تحليل اللغويين العرب لظاهرة المورفيم إلى اشتمال العربية على كثير من الوحدات التى تتدرج بدورها تحت مجموعة من الفصائل الصرفية، وأن لكل وحدة علامة أو مجموعة من العلامات، وقد يكون لبعض العلامات صور صوتية، أو بالأحرى صور صرفية، حتى ينسجم هذا التقسيم. والبحث هنا لا يهدف إلى استقصاء الوحدات الصرفية فى اللغة العربية، بقدر مايأخذ بيد المتخصصين من علماء الصرف وفى علم اللغة الحديث

إلى استقصاء موضوعاته وتصنيفها إلى فصائل، إلى غير ذلك من أعمال (الصرف العام) كما يقول فندريس [٥].

وهدفنا هو التعرض لأهم الوحدات الصرفية فى اللغة العربية، وأهم العلامات التى تشير إلى تلك الوحدات، والإطار الذى يضم هذا وذاك فى فكرة عامة تسمى بالفصائل الصرفية، والعلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة.

أولاً: فصيلة العدد:

يتم التعبير عن فكرة(فصيلة) العدد فى اللغة العربية بثلاث مورفيمات أو وحدات صرفية، هى الإفراد والتثنية والجمع، وتنقسم وحدة الجمع بدورها إلى وحدات فرعية بحسب النوع أو الكم أو الصيغة على ما سيأتى.

١- وحدة الإفراد:

تعد وحدة الإفراد فى العربية من الوحدات السالبة التى ليس لها علامة، أو الوحدات ذات العلامة الصفرية، فعدم وجود علامة للتثنية أو الجمع هو فى حد ذاته علامة على الإفراد، فـ(محمد قائم) – مثلاً – يقع فى مقابلة (محمدان قائمان) فى حالة التثنية، و(محمدون قائمون) فى حالة الجمع، وتجريدهما من العلامات يردهما إلى حالة الصفر وهى الإفراد، غير أن هذه القاعدة ليست مطردة، لأن هناك بعض المصادر وأسماء الأجناس قد خصصت العربية لمفردها علامة تدل عليه، وهى التاء الدالة على الوحدة، كما فى (ضربة) و(نفخة) و(زجرة)، ويطلق على هذا النوع من المصادر (اسم المرة) [٦].

---

(٥) ينظر: اللغة/ ١٢٦.

(٦) ينظر فى صياغة اسم المرة من الثلاثى وغيره: الكتاب لسيبويه حـ٤ / ٤٥، ٨٧ ـ ٨٨ وشرح الشافية حـ١ / ١٧٨ ويذكر ابن عقيل فى شرحه

ومن المعروف أن صيغة المصدر تصلح للمفرد والمثنى والجمع، فإذا لحقتها التاء جعلتها للمفرد فقط، ولا تستعمل للمثنى والجمع فى هذه الحالة إلا بإضافة العلامة الخاصة بكل منهما، فيقال فى تثنية (ضربة) وجمعها: ضربتان وضربات... كما تلحق التاء أيضاً أسماء الأجناس للدلالة على الوحدة كما فى: تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وبقر وبقرة (٧).

٢ – وحدة التثنية:

إن مورفيم التثنية فى اللغة العربية له علامتان: إحداهما تفيد التثنية فى حالة الرفع، وهى الألف والنون فى نحو: قائمان وقاعدان، والأخرى تفيدها فى حالتى النصب والجر، وهى الياء والنون فى نحو قائمين وقاعدين (٨).

٣- وحدة الجمع:

يتعدد مورفيم الجمع فى اللغة العربية بحسب الكم والنوع والصيغة تعدداً كبيراً، حتى تكاد فكرة الجمع تتحول إلى فصيلة صرفية مستقلة، نظراً لهذا التنوع الذى لا نظير له فى غيرها من اللغات، فمن حيث الكم هناك جموع القلة وجموع الكثرة، ومن حيث النوع هناك جمع المذكر وجمع المؤنث، ومن حيث الصيغة هناك الجمع السالم – مذكراً ومؤنثاً – والجمع المكسر واسم الجنس، ولكل منها علامته الخاصة، وهى فى إيجاز كما يلى:

للألفية أن هذه التاء للتأنيث. ينظر: شرح ابن عقيل حـ٣ / ١٣٢ ــ ١٣٣ وهذا غير صحيح، لأن التأنيث لاعلاقة له بفصيلة العدد.

(٧) ينظر: شرح الشافية حـ٢ / ٢٠٣ والتبيان فى تصريف الأسماء د/ أحمد حسن كحيل / ١٦٦ ــ ١٦٧.

(٨) تتميز العربية وبعض أخواتها من الساميات بتخصيص وحدة صرفية للدلالة على التثنية، ويبدو أن ذلك كان موجوداً فى اللغات الهندية الأوربية، ولكنها افتقدتها الآن. يقول فندريس: والهندية الأوربية كان فيها مثنى أبقى عليه فى الزمن التاريخى فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات، ثم أبعد منها جميعاً تقريباً شيئاً فشيئاً " ينظر: اللغة / ١٣٣.

أ- من حيث النوع:

خصصت العربية لجمع المذكر السالم علامة وهى: الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجراً، ولجمع المؤنث السالم الألف والتاء، ويرى كثير من نحاة العربية أن هذه العلامات التى تلحق الجمع السالم بنوعيه تفيد – إلى جانب الجمع – الدلالة على القلة، واستشهد بعضهم بقول النابغة لحسان بن ثابت حين أنشد:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً

– قللت جفانك وأسيافك.

ويرى آخرون أن جمعى السلامة لمطلق الجمع، دون النظر إلى قلة أو كثرة، فهما صالحان لهما معاً [٩].

وفريق ثالث يرى أنه: إذا قرن جمع القلة بـ(أل) الاستغراقية أو أضيف إلى معرفة انصرف إلى الكثرة [١٠] نحو قوله تعالى:" إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات..." الآية (الأحزاب/٣٥) وفى الإضافة قوله تعالى: " والمقيمى الصلاة..."(الحج / ٣٥) وإضافة الأسياف فى بيت حسان.

وعلى ما يبدو فإن السياق هو الذى يحدد المراد– قلة أو كثرة – من تلك الصيغ.

ب - ومن حيث الكم:

قسم علماء العربية صيغ الجمع من حيث الكم إلى: جموع تفيد القلة، وهى: أفْعُل وأفعال وأفعِلَة وفِعْلة، وزاد الفراء وزن (فَعَلَة) كـ(برزة) و(أكلة) يقال: هم أكلة رأس، أى قليلون يكفيهم رأس، وقيل: إن القلة مستفادة من قرينة شبعهم برأس واحد، وزاد بعضهم (أفْعِلاء) كـ(أصدقاء) و(فِعَل)

(٩) – ينظر: التبيان فى تصريف الأسماء / ١٤١ – ١٤٢.

(١٠) – السابق ذاته.

كـ(نِعَم)، والصحيح أنها جموع كثرة [١١]. هذا فضلاً عن الخلاف السابق في جمعي السلامة وإفادتهما القلة عند بعض النحاة.

والدليل على إفادة الأوزان الأربعة لمعنى القلة: أنها يغلب استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة دون سائر الجموع، كما أنها تصغر على لفظها، فيقال في أجمال: أجيمال، وأحمرة: أحيمرة، والتصغير دليل القلة، أما غيرها من الجموع فإنها لاتصغر، وإنما يصغر مفردها.

- أما جموع التكسير: وتطلق على ما زاد على العشرة إلى ما لانهاية، وعلاماتها الصرفية هي تلك التغيرات التي تلحق صيغة المفرد من حروف صامتة أو حركات صائتة، عن طريق الزيادة أو النقص أو الإبدال.

فمن التغيير في الحركات قولهم في جمع أَسَد: أُسْد، وفي رجل: رجال، وفي بيت: بيوت. ومن التغيير في الصوامت بالزيادة قولهم في جمع باب: أبواب، وفي عظيم: عظماء، وفي قميص: قمصان... ومن التغيير بالحذف جمع كتاب على كتب، وحمار على حُمُر، وسبيل على سُبل...

وقد تكون هذه العلامة صرفية في بعض صيغ الجمع، بأن يأتي المفرد وجمعه على صورة واحدة، كما في (فُلْك) مفرداً وجمعاً، يقول ابن جني: " ومثل ذلك قول العرب في جمع الفُلْك: الفُلْك، كسَّر فُعْلا على فُعْل، من حيث كانت فُعْل تعاقب فَعَلاً على المعنى الواحد، نحو: الشُّغْل والشَّغَل، والبُخْل والبَخَل... ألا ترى أن قوله عز اسمه: " في الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ" يدل على أنه واحد، وقوله تعالى: "حتى إذا كُنْتُمْ في الْفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ " فهذا يدل على الجمعية، فالفلك إذاً في الواحد بمنزلة القُفْل والجُرْح، والفُلْك في

(١١) ينظر الكتاب حـ٣ /٤٩٠. وشرح الكافية للرضي جـ٢ /١٨٧. والتبيان في تصريف الأسماء /١٤١. وشذا الصرف /٩٩.

الجمع بمنزلة الحُمْر والصُّفْر" (١٢).

جـ- ومن حيث الصيغة:

انقسمت الجموع فى العربية إلى صيغ مختومة بالواو والنون أو الياء والنون لجمع المذكر السالم، وبالألف والتاء لجمع المؤنث السالم، وهناك أوزان خاصة بجموع القلة، وأخرى خاصة بجموع الكثرة، وكذا اسم الجنس الجمعى وعلامته ترك علامة الإفراد على حالها وهى التاء، مثل شجر وشجرة، وتمر وتمرة، أى أن علامة الجمع فى اسم الجنس الجمعى علامة صفرية، شأنه شأن المفرد المقابل للمثنى والجمع السالم.

ثانياً: فصيلة الجنس أو النوع:

ويندرج تحت هذه الفصيلة وحدتان صرفيتان هما: وحدة التذكير ووحدة التأنيث، ولكل منهما علاماته الخاصة، فمن علامات التأنيث فى العربية:

- التاء فى مثل: قامت فاطمة، والألف المقصورة مثل: حبلى وليلى، والألف الممدودة نحو: صحراء وحمراء، ونون النسوة مثل: الفتيات يغضضن من أبصارهن، ياء المخاطبة نحو: أنتِ تقولين الحق، والياء فى (هذِى)، والكسرة نحو: أنتِ فعلتِ كذا، أما وحدة التذكير فعلامتها فى المفرد علامة صفرية، وذلك بعدم ذكر علامة من علامات التأنيث السابقة، نحو محمد قائم (١٣).

---

(١٢) الخصائص جـ٢ / ١٠٠- ١٠١.

(١٣) – وقد رد ابن يعيش ذلك إلى أصالة المذكر وفرعية المؤنث فقال: " ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة، لأنه يفهم عند الإطلاق، إذ كان الأصل...." شرح المفصل حـ٥ / ٨٩.

أما إذا كان المذكر جمعاً فعلامته هى الواو فى الأسماء والأفعال، نحو: المسلمون يطيعون ربهم، فهى فى الاسم (المسلمون) تقابل الألف والتاء فى جمع المؤنث (المسلمات)، وفى الفعل تقابل نون النسوة (يُطعن)[١٤].

ثالثاً: فصيلة الحضور[١٥]:

وقد عبر عنها فندريس بفصيلة (الشخص) حين سرد الفصائل النحوية فى قوله: " يراد بمصطلح الفصائل النحوية المعانى التى يُعبر عنها بواسطة دوال النسبة، فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية والآلة... إلخ [١٦].

هذا ويراد بفكرة أو فصيلة الحضور التعبير عن المتحدِّث أو المتحدَّث عنه الذى قد يكون حاضراً أو غائباً، فإن كان حاضراً خصصت له العربية وحدتين صرفيتين هما: وحدة التكلم ووحدة الخطاب، وإن كان غائباً

---

(١٤) – للواو هنا وظيفة مزدوجة، فهى فى الاسم علامة على جمع المذكر وعلامة إعرابية تدل على الرفع، وفى الفعل علامة تذكير، وتقوم بوظيفة الفاعل أيضاً ،

(١٥) – هذه التسمية للدكتور / عبد الفتاح البركاوى، وقد اعترض بها على تسمية فندريس لهذه الفصيلة بـ(الشخص) اللغة / ١٢٥. واحتج د/ البركاوى لذلك بأن المتحدث عنه قد يكون غير شخص، وآثر تسميتها بالحضور آخذاً هذه التسمية من تقسيمهم الضمائر إلى ذى غيبة أو حضور، فسماها بالحضور اختصاراً. ينظر: دلالة السياق د/ البركاوى / ١٦٠ هامش ٣. ويؤيد الباحث هذه التسمية، لكن على سبيل التغليب لا الاختصار لأن الحضور يصدق على حالتى التكلم والخطاب فى مقابل الغيبة. وتابع د/ تمام حسان فندريس فى تسميته. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها /١٣٣-١٣٤.

(١٦) – ينظر: اللغة / ١٢٥.

خصصت له وحدة الغيبة، ولكل وحدة علاماتها الخاصة بها فى الأسماء والأفعال.

ففى الأسماء: توجد ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، وهى أنا وأنت وهو وما يتفرع عنها فى التثنية والجمع، وقد عد النحاة العرب الأسماء الظاهرة وأسماء الموصول من قبيل الغائب.

وفى الأفعال: يُعبر عن وحدة التكلم بالهمزة فى حالة الإفراد مثل: أكتب، وبالنون فى حالة الجمع مثل: نكتب. ويعبر عن وحدة الخطاب بالتاء إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً مثل: أنت تكتبُ وتكتبين وتكتبان وتكتبون وتكْتُبْنَ، ويعبر عن وحدة الغيبة بالياء فى جميع الأمثلة السابقة (١٧).

رابعاً: فصيلة التعيين (١٨):

ويقصد بها كون المتحدَّث عنه شيئاً معيناً، وهو مايسمى بالمعرفة، أو أمراً شائعاً فى جنسه، وهو المعروف بالنكرة، وقد خصصت العربية لهذه الفكرة وحدتين صرفيتين هما:

١- وحدة التعريف، وعلامتها الألف واللام، أو اللام فقط، على خلاف فى ذلك.

---

(١٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها / ١٣٤. ودلالة السياق / ١٦٠-١٦١.

(١٨) هذه التسمية للدكتور تمام حسان، وهى ترجمة للمصطلح المشهور: Deter – mination

٢- وحدة التنكير، وعلامتها نون التنوين، وأمثلتهما مشهورة ومعروفة [١٩]. هذا فيما يقبل التعريف والتنكير من الأسماء، وفى غير ذلك فإن بعض الأسماء تكون معرفة دائماً، كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وهناك ماهو نكرة دائماً كالأفعال والجمل [٢٠] التى ذكروا أنها فى حكم النكرات، أى أن معانيها شائعة لا يراد بها التعيين.

خامساً: فصيلة الزمن:

إن التعبير عن فكرة الزمن تتم فى العربية بوسيلتين: إحداهما صرفية، والأخرى نحوية. وتتحقق الوسيلة الصرفية بوجود علامات خاصة للدلالة على انقضاء زمن الفعل أو عدم انقضائه، أما الوسيلة النحوية فهى التعبير عن علاقة المتحدث بالزمن، وهذه يُعبر عنها بالأدوات، مثل: كان وأمسى وأصبح وظل وبات ومازال، و(قد) حين تدخل على الماضى أو المضارع... إلخ، تلك الأدوات التى تحدد علاقة الشخص بالزمن الذى وقع

(١٩) يقول سيبويه: " وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به..." الكتاب جـ٢/١٩٨. كما ذكر "أن التنوين لازم للنكرة على كل حال..." جـ٢/ ٢٠٢. وهذا لا يعنى أن كل ما دخله التنوين كان نكرة، لأن للتنوين وظائف أخرى كالمقابلة = =والعوض وغيرهما، وإنما يعنى أن النكرة تكون منونة دائماً، أى أن العلاقة بينهما هى العموم والخصوص، يجتمعان فى مثل: رجل، وينفرد التنوين – دون تنكير – فى مثل: زيد وحينئذ وجوار... إلخ.

(٢٠) هناك وسائل أخرى للتعريف والتنكير، ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطى جـ٢ / ٣٤ – ٣٧ وتعد هذه الأنواع المختلفة من حيث علاماتها مكملة لما ذكر هنا.

أو يقع فيه الفعل[٢١] وفيما يتعلق بالزمن الصرفى فقد خصصت له العربية وحدتين صرفيتين هما:

١- وحدة الماضى: وتعبر عن انتهاء الحدث، وتتكون علاماتها من الصيغ المختلفة للماضى مجرداً أو مزيداً، وتختلف هذه الصيغ باختلاف الحالة الفعلية من حيث كان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول.

٢- وحدة المضارع: وتدل على عدم انقضاء الفعل، إما لأنه لا يزال يحدث أو سيحدث فى المستقبل، ويتحدد ذلك من خلال العلامات أو الأدوات المختلفة، فإذا دخلت السين أو سوف خلصت زمن الفعل للاستقبال، وكذلك إذا دخلت عليه (لن)، فإذا دخلت أداة مثل (لام) الابتداء أو (ما) و(لا) النافيتان تمحض الفعل للدلالة على الحال[٢٢] فإذا لم يدخل عليه شئ من تلك الأدوات كان صالحاً للتعبير عن الحال أو الاستقبال.

وفيما يتعلق بالعلامة الصرفية الخاصة بالتعبير عن وحدة المضارعة فتتم بإلحاق أحد حروف (أنيت) بأول الفعل الماضى مع تسكين الفاء، وتختلف هذه العلامة باختلاف المتحدِّث أو المتحدَّث عنه من جهة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، أما صيغة الأمر فإنها فرع عن المضارع من حيث الدلالة على الزمن، فضلاً عن معانيها النحوية الأخرى.

---

(٢١) ينظر فى الدلالة على الزمن النحوى من حيث كونه بعيداً منقطعاً، أو قريباً متجدداً، أو مستمراً أو بسيطاً... اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٤٥ – ٢٤٦. حيث ذكر د/ تمام حسان تسع جهات أو أدوات للتعبير عن الماضى بدرجاته أو مراحله المختلفة، وثلاث جهات للحال، وأربع جهات للمستقبل.

(٢٢) ينظر فى الأدوات التى تحدد زمن المضارع للحال أو الاستقبال: شذا العرف / ٢٥. المكتبة العلمية – بيروت (د-ت)

سادساً: فصيلة الحالة الفعلية:

وقد أطلق عليها فندريس: (فصيلة المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول)[٢٣] ويراد بهذه الفصيلة فكرة التعبير عن الفاعل من حيث وجوده أو عدم وجوده، أو من حيث كونه معلوماً أو مجهولاً، وقد جعلت العربية لهذه الفصيلة وحدتين صرفيتين هما:

١- وحدة البناء للمعلوم: وتتمثل فى الصيغ الأصلية للفعل، ماضياً كان أو مضارعاً على ماهو مفصل فى كتب النحو، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ، ونَصَرَ يَنْصُرُ... إلخ أبواب الماضى مع المضارع، هذا مع المجرد الثلاثى، ومن غيره: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وقاتَلَ يُقاتِل، وعَظَّمَ يُعظِّمُ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ... إلخ.

٢- وحدة البناء للمجهول: وعلاماتها ضم الأول وكسر ما قبل الآخر فى الماضى، مثل: ضُرِب، وأُكرِم... وضم الأول وفتح ما قبل الآخر فى المضارع، مثل: يُكتَب ويُكرَم... إلخ.

هذا ويمكن استخلاص مجموعة أخرى من الوحدات الصرفية للحالة الفعلية، فهناك و -تا الصحيح والمعتل، ولكل منهما أنواع، فالصحيح يتفرع إلى: سالم ومضعف ومهموز، والمعتل يتفرع إلى: مثال وأجوف وناقص ولفيف، ووحدتا التجرد والزيادة، وما تنطوى عليه الزيادة بأنواعها من فوائد، ووحدتا الجمود والتصرف، ووحدتا التعدى واللزوم، ويضاف إلى ذلك أيضا: حالة الفعل من حيث تأكيده وعدم تأكيده، فالماضى لايؤكَّد مطلقا، والأمر يجوز تأكيده مطلقا، أما المضارع فله ست حالات يتدرج

(٢٣) ينظر: اللغة لفندريس / ١٤٠ .

فيها من الوجوب إلى العدم، وما بينهما من درجات القلة والكثرة، إلى غير ذلك من البسط والمعالجة فى كتب التصريف.

سابعاً: فصيلة التعميم والتخصيص:

وتتحقق وحدات هذه الفصيلة حين يضاف إلى المعنى المعجمى للكلمة مايفيد تخصيص ذلك المعنى، أو مايتصل به بوجه من الوجوه، وقد جعلت العربية لهذه الفصيلة وحدات صرفية عديدة، تتنوع بتنوع المعنى الإضافى الذى يعمل على تخصيص المعنى الأصلى وهو الحدث، فأحياناً يراد التعبير عن الحدث وفاعله، أو الحدث ومفعوله، أو الحدث وزمانه أو مكانه أو آلته، فهذه الجهات المخصصة للمعنى هى ما أطلق عليها النحويون العرب مصطلح (المشتقات)، وفى هذا مراعاة للناحية الشكلية، حيث إنها جميعاً تشتق من المادة الأصلية التى وضعت للدلالة على المعنى المجرد، وقد تراعى الناحية الدلالية فى التسمية، فيطلق على هذه المشتقات مصطلح الصفات [٢٤] وقد عالج الزمخشرى وحدات هذه الفصيلة فى إطار واحد، فقسمها إلى ثمانية أقسام، يختص الأول منها بالدلالة على الحدث المجرد، أو عموم الحدث دون مراعاة لأى جهة تخصصه، أما بقية الأقسام فتشتمل على الإضافات التى تفيد التخصيص. فقد جمع الزمخشرى الجهات المقيدة للحدث أو المخصصة له، وجعلها صنفاً خاصاً من الأسماء أطلق عليها (الأسماء المتصلة بالأفعال) وهى ثمانية: اسم المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وأوضح ابن يعيش معنى اتصالها بالأفعال، أى أنها تتعلق بها من جهة الاشتقاق،

(٢٤) ينظر: دلالة السياق / ١٦٣.

وأنها تشتمل على حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال (٢٥).

أما الوحدات التى جعلتها العربية وسيلة للتعبير عن هذه المعانى فهى:

١- وحدة التعميم: ويعبر عنها بالمصدر واسم المصدر والمصدر الميمى والمصدر الصناعى، كما فى: ضَرْب، وعطاء، والمرجع، والحرية،على الترتيب.

٢- وحدة التخصيص: ويندرج تحتها تسع وحدات فرعية، ولكل منها صيغته التى تعد علامة صرفية لها، وهذه الوحدات هى:

أ - اسم الفاعل: وعلاماته أو صيغه: أن يصاغ على فاعل من الثلاثى المبنى للمعلوم، مثل كاتب، ومن غير الثلاثى بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ماقبل الآخر، كـ: مُكرِم ومُنطلِق ومُستخرِج... إلخ، باستثناء الشواذ التى تخرج عن هذه القاعدة (٢٦).

ب - اسم المفعول: وعلاماته أو صيغه: أن يصاغ من الثلاثى المبنى للمجهول على وزن مفعول، ومن غير الثلاثى بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل: منصور ومُكرَم ومُنطلَق ومُستخرَج.

(٢٥) ينظر: شرح المفصل حـ ٦ / ٤٣.

(٢٦) ينظر: شذا العرف / ٧٤.

جـ) الصفة المشبهة: وأوزانها الغالبة فيها من الثلاثى اثنا عشر وزناً، واثنان يختصان بباب فرِح، وأربعة مختصة بباب شرُف، وستة مشتركة بينهما، مثل: ضخُمَ وطاهر وكريم... (٢٧).

د- اسم الزمان: نحو مطلَع ومغرِب.

هـ- اسم المكان: نحو ملعَب ومسجِد.

و- اسم التفضيل: نحو أكرَم منه وأشَدّ حباً.

ز- اسم الآلة: نحو مِبرد ومِنشار.

ح - المنسوب: نحو مِصريّ ومكيّ.

ط- المصغر: جُميل وجُعيفِر وقنيديل.

ومجال التفصيل لهذه العلامات الخاصة بكل نوع يطلب فى مظانه من كتب النحو والتصريف، ويلاحظ هنا إضافة وحدتى النسب والتصغير إلى الوحدات الاشتقاقية، ويرجع ذلك إلى سببين:

أحدهما: أن لكل وحدة منهما علامة خاصة، هى الياء المشددة فى آخر الاسم المنسوب، وياء ثالثة ساكنة فى الاسم المصغر، والمعنى الصرفى فيهما يفهم من العلامتين.

والآخر: أن كثيراً من الصرفيين قد صرحوا بأن النسب والتصغير يلحقان بالمشتقات، لأنهما وصف فى المعنى(٢٨).

---

(٢٧) ينظر تفصيل هذه المواضع فى: شذا الصرف / ٧٦-٧٧ .

(٢٨) ينظر: شرح الكافية للرضى حـ٢ / ١٦٩. وشذا العرف / ٦٩، ١١٢ والتبيان فى تصريف الأسماء / ٢٠٨ .

ثامناً: فصيلة الإطلاق والتقييد:

إن دلالة الفعل على الحدث والزمن قد تكون مطلقة، دون مراعاة لأى قيد من القيود التى تضفى على الصيغة الفعلية معنى زائداً على أصل معناها الوضعى، كما فى قولنا: ضرب زيد عمرا، فدلالة الصيغة على الحدث والزمن الماضى هنا هى دلالة مجردة دون مراعاة لاعتبارات أخرى، كأن يكون حدث الضرب شديداً أو ضعيفاً، انفرد به الفاعل أو شاركه فيه غيره، فعل ذلك بذاته أم بطلب المساعدة من آخرين... إلى غير ذلك من المعانى الفرعية التى أطلق عليها الصرفيون (معانى صيغ الزيادة)، فقد كانوا من الدقة بمكان حين لم يجعلوا الحروف الزوائد التى تلحق بالأفعال المجردة هى الدالة على المعانى المستجدة التى تقيد المعنى الأصلى، وإنما أشاروا إلى أن الصيغة برمتها هى المسئولة عن هذه الإضافة الدلالية، فقالوا مثلا: إن صيغة (أفعل) تدل على كذا وكذا، وذلك أن التغيير أو الإضافة المقيدة

للمعنى الأصلى جاءت من زيادة الهمزة أو إطراح حركة الفاء.

وقد تحدث الصرفيون العرب – بما لا يدع مجالاً للزيادة –عن هذه المعانى التى تدل عليها الصيغ المزيدة، فذكروا: " أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد أن تكون لزيادته معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظى – كما فى الإلحاق – ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: (أقال) بمعنى (قال) فذلك منهم تسامح فى العبارة، وذلك على نحو ما يقال: إن الباء فى قوله سبحانه:" وكفى بالله شهيداً " و(من) فى قوله تعالى:" وما من إله إلا الله

" لما لم تفد فائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في همزة (أقالني) من- إفادة - التأكيد والمبالغة[٢٩] "

ثم يقول العلامة الرضي موضحاً دور السياق في تحديد معنى الزيادة، وعدم انحصارها في معنى معين: " والأغلب في هذه الأبواب - أي معاني الصيغ الزائدة - ألا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيئ لمعان على البدل، كالهمزة في (أفعل) تفيد النقل والتبعيض وصيرورة شئ ذا كذا، وكذا (فعّل) وغيره " [٣٠].

وساق محققو الشافية أمثلة لسيبويه من (باب افتراق فعلت وأفعلت في المعنى) حيث قال:" تقول: دخل وخرج وجلس - يسير إلى معنى التعدية أو السببية - وتجيئ أفعلته على معنى أن تُعَرِّضَه لأمر ما، وذلك قولك: أقتلته، أي عرضته للقتل - يشير إلى معنى التعريض - ويقال: أجرب الرجل، إذا صار ذا جرب - يشير إلى معنى الصيرورة - ومثل هذا: أجذ النخل، وأحصد الزرع، أي قد استحق أن يُفعَل به هذه الأشياء - يشير إلى معنى الاستحقاق - إلى آخر ما جاء في هذا الباب" [٣١].

أنماط الوحدة الصرفية ومستوياتها اللغوية:

أولا: أنماط الوحدة الصرفية:

بالرجوع إلى الوحدات الصرفية السابقة، والتي تندرج تحت الفصائل العامة نلاحظ أن الوحدات الصرفية في العربية تأتي على أشكال عدة وأنماط

---

(٢٩) - شرح الشافية جـ١ / ٨٣ بتصرف يسير.

(٣٠) - السابق ذاته.

(٣١) - ينظر: شرح الشافية حـ ١ / ٨٤ هامش (١). ويقارن بـ: كتاب سيبويه حـ٤ / ٥٥ وما بعدها.

مختلفة، وذلك بغض النظر عن الفصائل التى تنتمى إليها، لأن الفصيلة ماهى إلا فكرة عامة تدل عليها تلك الوحدات، وتأتى هذه الأنماط على النحو التالى:

١ – بسيطة ومركبة:

فالوحدة البسيطة هى ذات الصوت والواحد، وقد يكون هذا الصوت:

أ– صائتا: طويلا، كياء المتكلم وألف الاثنين والواو الدالة على الجمع، أو قصيرا مثل الكسرة فى خطاب المؤنثة، مثل: كلمتكِ أنتِ، وهى تقع فى مقابل الفتحة فى خطاب المذكر، فتقول: كلمتكَ أنتَ.

ب– صامتا: كالتاء الدالة على التأنيث فى: هى ضربَتْ، أو الدالة على الافتعال مثل انتصر.

والوحدة المركبة هى ما تركبت من صوتين فأكثر، وقد يكونا:

أ– صائتين: كالألف – الفتحة الطوية – والكسرة فى: كاتِب، للدلالة على الفاعلية.

ب– صامتا وصائتا: كالميم المفتوحة والضمة الطويلة فى: مَكتوب، للدلالة على المفعولية.

جـ– صامتين فأكثر: كالألف والسين والتاء فى: استفعل، للدلالة على الطلب

٢ – وتأتى حرة ومقيدة:

أ– فالحرة: هى ما يمكن النطق بها مستقلة، أو كتابتها بطريقة منفصلة، كالضمائر المنفصلة بأنواعها: التكلم والخطاب والغيبة.

ب– والمقيدة: مالا يمكن النطق بها مستقلة، كالضمائر المتصلة، مثل التاء والكاف فى: كلمتك، والياء الدالة على النسب، وياء التصغير.

٣ – وتأتى متتابعة وغير متتابعة:

أ – فالمتتابعة: هى ماتتابعت مكوناتها الصوتية، والتى تتكون بدورها من صوامت وصوائت دون أن يكون بينها فواصل من وحدات صرفية أخرى، كضمير المتكلم فى (كتبتُ)، فالتاء والضمة وحدة صرفية تدل على التكلم، وهى متتابعة، ومثلها: ياء النسب المشددة والكسرة قبلها...

ب – وغير المتتابعة: وهى التى لم تتتابع مكوناتها الصوتية، بل وجدت بينها فواصل من وحدات صرفية أخرى، كالوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية فى: كاتِب، فقد فصلت التاء بين الألف والكسرة، وكذا فى الوحدة الدالة على المفعولية مثل: مكتوب، فقد فصل بين الميم والواو... وغيرها.

٤ – وتأتى ثابتة ومتغيرة:

أ – فالثابتة: هى التى تأتى على صورة واحدة لاتتغير مهما تغير موقعها أو مايجاورها من أصوات، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وياء النسب، والضمائر المتصلة والمنفصلة... إلخ.

ب – والمتغيرة: هى التى تتغير صورتها وتختلف باختلاف موقعها أو باختلاف مايجاورها من أصوات، كأداة التعريف (ال) التى تنطق همزتها فى صدر الكلام وتسقط فى درجه، وكذا لامها القمرية والشمسية ظهورا وخفاء، وكعلامتى التثنية والجمع، فهما فى حالة الرفع يختلفان عنهما فى حالتى النصب والجر...

٥ – وتكون وجودية وعدمية:

أ– فالوجودية: هى التى تظهر نطقا وكتابة، كجميع الأمثلة فى الوحدات السابقة.

ب– والعدمية: هى التى يلاحظها المتكلم دون أن ينطق بها، أو عدمية لاوجود لها، كالعلامة الصفرية فى الإفراد وفى التذكير، فإن عدم وجود

علامة للتأنيث هو نفسه علامة على التذكير، وعدم وجود علامة للتثنية أو الجمع هو نفسه علامة على الإفراد، وكذا علامات الإعراب المقدرة...

ثانيا: المستويات اللغوية للوحدة الصرفية:

أشرنا سلفا إلى أنماط الوحدة الصرفية وأشكالها، وأن منها مايكون متسما بالثبات، ومنها مايكون عرضة للتغيير، والمتغيرة ترجع إلى أسباب صوتية أو صرفية أو نحوية، وقد ينتج عنها بعض الظواهر الدلالية، وهى كالتالى:

١- وحدات ذات دلالة صوتية:

من الوحدات الصرفية ماتكون ذات دلالة صوتية، كأداة التعريف (ال) التى تنطق همزيتها فى بدء الكلام وتسقط فى درجه، أما لامها فتظهر مع الحروف التى تبعد عنها فى المخرج، وهى: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والياء من جهة الحلق، والفاء والباء والميم والواو من جهة الشفتين، وتدغم فى بقية الحروف التى تقترب منها فى المخرج، تخفيفا للجهد العضلى وحركة اللسان بها مع هذه الحروف.

ومن ذلك أيضا: وحدة الافتعال وعلامتها التاء، فإنها تتأثر ببعض الأصوات المجاورة، وهى (ص ض ط ظ د ذ ز) مثل: اصطلح، واضطرب، واطَّهر، واظَّلم، وادَّان، واذَّكر، وازدهر، وتبقى على حالها مع بقية الحروف، وقد أشرنا قبل ذلك إلى أن هذه الحروف المبدلة من تاء الافتعال ماهى إلا صور صوتية للتاء، فهى مجموعة من الألوفونات لفونيم واحد، هذا الفونيم – التاء – هو العلامة الأصلية لوحدة الافتعال.

وقد يكون سبب التغير الصوتى للوحدة الصرفية: ما يترتب على عدم التغيير من وجود مقاطع صوتية لا تميل إليها العربية كثيراً، كالمقطع

الطويل بالمد والإسكان، فإنه قليل فى العربية، ولا يوجد إلا فى حالة الوقف، وتميل اللغة إلى تقصيره وتحويله من مقطع طويل إلى مقطع متوسط، كالفعل الأجوف الذى تتصل به ضمائر الرفع المتحركة، مثل: قلت وقلنا، فهو قبل الضمائر وعند الوقف عليه (قالْ) طويل بالمد والإسكان، وبعد الضمائر – وهى وحدات صرفية – يتحول الفعل إلى مقطعين متوسطين مفتوحين فى (قا – لا) و (قا – لو)، أو متوسط مغلق وآخر مفتوح (قلْ – نا)، أو متوسط مغلق وآخر قصير (قلْ – تُ)، أما المضارع منه (يقول) فإنه يتكون من مقطعين عند الوقف عليه، قصير + طويل بالمد والإسكان (يـ + قُولْ)، وعند دخول أدوات الجزم – وهى علامات صرفية لوحدة الجزم فى: لم يقُلْ – فإنها تحول إلى مقطعين، قصير + متوسط مغلق (يـ + قُلْ)... إلخ.

٢ – وحدات ذات دلالة صرفية:

وتتعلق هذه الوحدات بالقواعد التى درج عليها اللغويون العرب فى بناء الصيغ الصرفية، وهذه القواعد لا تقوم على أسس طبيعية فى تحديد العلاقة بين هذه الوحدات والوحدات المعجمية، التى يتم تشكيلها إلى اسم فاعل او مفعول... إلخ، فهى علاقة وضعية غير قابلة للتفسير بين اسم الفاعل – مثلا – والتنوعات المختلفة التى يأتى عليها، فالصائتان – الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة فى (كاتِب) تدلان على الفاعلية، والصامت والصائت الطويل – الميم والواو – فى (مكتوب) يدلان على المفعولية...إلخ، ومنها ياء النسب والتصغير وغير ذلك من الوحدات ذات الدلالة الصرفية التى لاحصر لها.

٣- وحدات ذات دلالة نحوية:

وتتعلق فى المقام الأول بالنواحى الإعرابية، وهى التى يمكن أن تفسر - مثلا - الاختلاف بين نوعى الوحدة الصرفية الدالة على التثنية، وهما الألف والنون أو الياء والنون، حيث نلاحظ وجود الأولى منهما إذا كان الاسم الذى يشتمل عليها مرفوعا، على حين نلاحظ وجود الثانية إذا كان ذلك الاسم منصوبا أو مجرورا، ويقتصران على الألف فقط أو الياء فقط عند إضافة المثنى رفعا ونصبا وجرا، ونفس التصرف ينطبق على نوعى الوحدة الصرفية الدالة على جمع المذكر سالم - الواو والنون أو الياء والنون - هذا فضلا عن الصوائت القصيرة فى إعراب المفرد وجمع التكسير... إلخ، ودورها فى تحديد وظيفة الكلمة داخل الجملة من فاعلية أو مفعولية...إلخ.

٤ - وحدات ذات دلالة معجمية:

وهى الوحدات الحاملة للمعنى الأصلى أو المعجمى للكلمة، وهى بمثابة الأصل الذى لايمكن الاستغناء عنه، خاصة فيما يتعلق بالوحدات الصرفية المتصلة بجذر الكلمة، كالضمائر المتصلة وتاء التأنيث وياء النسب وتاء الافتعال وألف المفاعلة، وغير ذلك مما لايمكن النطق به منفصلا فى سياق الكلام، وإذا كانت الوحدة المعجمية هى الحاملة للمعنى الأصلى فإن الوحدات الصرفية هى التى تعمل على تطويعها وتشكيلها إلى صيغ مختلفة تحمل كثيرا من المعانى الإضافية، كالتى نلاحظها فى المشتقات بكل أنواعها، وفى الصيغ المتضمنة حروف الزيادة، وما تفيده تلك الزيادات من معان مبسوطة فى كتب النحو والتصريف.

٥ - الوحدات الصرفية والظواهر الدلالية:

يمكن تصنيف كثير من الوحدات الصرفية المتعلقة بأدوات النفى والاستفهام والنداء وعلامات الإعراب وبعض الضمائر وغيرها تحت ظاهرتى الترادف والمشترك اللفظى، غير أن اللائق بهذه الظواهر أن تسمى هنا بالترادف والمشترك الوظيفى أو القاعدى، نظرا لتبادل دورها الوظيفى فى الكلام، لا لأنها ذات معنى واحد كما يقتضيه الترادف الكلمى، أو لأنها متعددة المعانى كما فى المشترك اللفظى، بل لأنها ذات وظائف متعددة.

فالمشترك اللفظى: ظاهرة قديمة فى التراث العربى، وقد عرفه الإمام السيوطى بأنه: " اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "(٣٢).

ولم يقتصر هذا المفهوم على الألفاظ المشتركة فى دلالتها المعجمية أو المجازية، كدلالة لفظ (العم) على (أخى الأب) وعلى (الجمع الكثير)...(٣٣) ودلالة العين: على حاسة البصر وعين الماء وعين الشمس...إلخ، وإنما ذاع هذا المفهوم فى دلالة بعض الألفاظ أو الأدوات على معان وظيفية مختلفة، فإطلاق مصطلح (اللفظ) فى تعريف المشترك يسمح بعمومه ليشمل كل ملفوظ يحقق الاشتراك، فيشمل إلى جانب الأسماء والأفعال بعض حروف المعانى والأدوات المختلفة، وهذا يعنى أن مايسمى بالوحدات الصرفية وعلاماتها يدخلان تحت هذا الإطلاق، كما يعنى أن هذه اللفظة تقوم بنفس الدور فى جميع اللغات الإنسانية، يقول أولمان: " إن قدرة الكلمة الواحدة

---

(٣٢) المزهر حـ ١ / ٣٦٩.

(٣٣) - ينظر: لسان العرب: (عمم).

على التعبير عن مدلولات متعددة إنما هى خاصة من الخواص الأساسية للكلام الإنسانى»[٣٤].

وجدير بالذكر أن المشترك القائم على الوحدات أو العلامات الصرفية يمكن تخصيصه بما يسمى بـ (المشترك القاعدى) أو القواعدى، سواء كان ذلك على مستوى الصيغة أو الوحدة الصرفية، فمن الصيغ الدالة على معنيين صيغة (فَعِيل)، التى تدل أحيانا على معنى (فاعل)، مثل: سليم بمعنى سالم، ودليل بمعنى دالّ، وقد تدل على معنى (مفعول)، كما فى: جريح بمعنى مجروح، وقتيل بمعنى مقتول، ومن الوحدات الصرفية اللاصقة: التاء المربوطة (ة)، التى تدل على التأنيث، كما فى ضاربة وكاتبة، وعلى الوحدة، كما فى: حمام وحمامة، وتمر وتمرة، وعلى المبالغة، مثل: علاَّمة وفهَّامة، ومن الوحدات الصرفية المشتركة فى وظيفتها أيضا: (ما) و(من) فتأتيان للاستفهام والشرط والموصولية..إلخ.

وقد يجتمع فى الوحدة الواحدة معنى تصريفى وآخر تركيبى، كالواو فى نحو: فاز المجتهدون، فهى وحدة صرفية، لدلالتها على جمع المذكر سالم، ووحدة تركيبية (نحوية) لدلالتها على الرفع الدال على الفاعلية.

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التصريف والتركيب فى أغلب الوحدات فإنها تكون ذات دلالة مشتركة بينهما، فصيغ المشتقات – مثلا – لها وظائف تركيبية، بالإضافة إلى دلالتها التصريفية، كما فى المثال السابق، ومن ذلك (أل)، فإنها تدل على معنى التعريف، بالإضافة إلى دلالتها على العهد أو الجنس، علاوة على دورها التركيبى فى التطابق، كما هو الحال بين النعت والمنعوت[٣٥].

---

(٣٤) ـ دور الكلمة فى اللغة / ١١٤.

(٣٥) – وصف اللغة العربية دلاليا. د/ محمد يونس / ٢٦٢.

أما الترادف: فهو دلالة لفظين فأكثر على معنى واحد باعتبار واحد، وبتطبيقه على الوحدات الصرفية فهو: قيام أكثر من وحدة صرفية بوظيفة واحدة، كقيام ألف المثنى وواو الجمع والواو فى الأسماء الستة والضمة فى المفرد.. بوظيفة الرفع، وقيام الياء فى المثنى والجمع، والفتحة فى الممنوع من الصرف، والكسرة فى جمع المؤنث السالم بوظيفتى النصب والجر...إلخ، ومن الأدوات: دلالة إنْ وما ولا ولَيس على النفى، ومن وما وكيف ومتى...على الاستفهام، وقيام أكثر من أداة بوظيفة النداء، بغض النظر عن الفروق الخاصة بكل أداة...إلخ.

المقابلة بين نظامين صرفيين مختلفين:

إذا أردنا المقابلة بين نظامين صرفيين للغتين لاتنتميان إلى فصيلة واحدة، كالعربية والإنجليزية مثلا، علينا أن نقابل بين الوحدات الصرفية لهاتين اللغتين، وأساس المقابلة هو ما تؤديه هذه الوحدات من معان، كأن نبحث عن العلامة الصرفية الدالة على التعريف أو الفاعلية أو المضارعة..... بين النظامين أو اللغتين، ثم نقابل بين العلامتين من حيث الأنواع أو الطرق التى تأتى عليها، لنقف على أوجه الخلاف بين النظامين فى تكوين هذه الوحدة أو تلك على النحو الذى سبق عرضه، فنقول مثلا: العلامة الصرفية الدالة على الفاعلية فى صيغة (فاعل) مثل (ضارب) هى الفتحة الطويلة بعد الضاد، والكسرة القصيرة بعد الراء، وفى الانجليزية: (er)، كما فى هذه الكلمات: (teaeher) معلم، (learner) متعلم، (older) كبير السن أو (مُسِنّ)، (younger) صغير السن، (Smaller) صغير.

غير أن هذه العلامات الصرفية الدالة على الفاعلية فى الكلمات السابقة – العربية والإنجليزية – نجدها تختلف فى صيغ أخرى، كما فى: مستمع ومستفهم، وهى الميم المضمومة فى أول الصيغة، والكسرة القصيرة قبل

الصامت الأصلى الأخير، وكذا فى الإنجليزية نجد أن (er) الدالة على الفاعلية فى الكلمات السابقة قد تكون (or) فى كلمات أخرى، مثل: (Seallor)، ويرجع ذلك إلى طبيعة كل لغة فى التصريف والاشتقاق.

وعلى هذا النحو نستطيع أن نقابل بين الوحدات الصرفية الدالة على التكلم والخطاب والغيبة فى اللغتين، ففى ضمائر الغيبة نجد أن:هو = (He)، هى = (she)، وهما وهم وهن – المثنى والجمع بنوعيه – = (they).

وفى الخطاب نجد أن: أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن فى خطاب المفرد بنوعيه والمثنى والجمع بنوعيه = (you).

وفى التكلم: (أنا) = (i). و (نحن) = (we). وهكذا فإننا من خلال هذه المقابلة نستطيع التعرف على خصائص كل لغة ومكونات وحداتها وعلاماتها الصرفية، ومدى سعتها فى الاشتقاق والتصريف، الأمر الذى يجعل لكل وحدة صرفية علامة أو أكثر، ومدى اختزالها أيضا بأن تخصص علامة واحدة لأكثر من وحدة صرفية، كتخصيص (you) لخطاب المفرد والجمع بنوعيه فى الإنجليزية، ونفس الأمر فى الدلالة على المثنى الغائب والجمع بنوعيه بعلامة واحدة (they)، وذلك بخلاف العربية التى خصصت لكل وحدة منها علامة، مما يدل على سعة تصرفها ودقتها فى التعبير، وهذا لاشك آكد فى أمن اللبس، وأقدر على تلبية حاجة المتكلمين بها فى المواقف والسياقات المختلفة.

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد...

فإن الساحة اللغوية تزدحم بكثير من البحوث والدراسات التى تعالج مختلف قضايا اللغة وفروعها، والتى تهدف فى مجملها إلى خدمة اللغة العربية والارتقاء بها، لتكون فى مقدمة مصاف اللغات الحديثة فى قدرتها على استيعاب كل جديد، غير أن معظم الدراسات الحديثة تسير فى اتجاهين متناقضين، أحدهما مفتون بأفكار الغرب ومؤلفاتهم دون محاولة التقريب بين خصائص العربية وتلك اللغات، أو محاولة الانتصاف للعربية ورد اعتبارها بعد أن سطا الغرب على معظم الأفكار التى جادت بها قرائح أسلافنا القدماء، ثم ألبسوها ثوب الحداثة وردوها إلينا على أنها نتاج قرائحهم وأفكارهم، فهى بضاعتنا ردت إلينا.

والآخر يرفض كل جديد، ووجد طلبته وغايته فيما جادت به قرائح القدماء، فحبس نفسه عليه وكأنه مقدس لا يجب الخروج عنه، أو التعرض له بوجه من وجوه النقد أو التهذيب أو التقويم أو غير ذلك، دون محاولة لتأصيله وتطويعه والبناء عليه، وربطه بما يجد من أفكار، حتى نصل الماضى بالحاضر دون أن تكون هناك حلقات مفقودة فى تطور اللغة ومواكبتها للدراسات اللغوية الحديثة.

وكلا المنهجين مرفوض، لأن القارئ العربى لايستفيد منهما استفادة حقيقية، لذا فقد آن للبحث اللغوى أن تكون له ملامحه المتميزة وسماته الخاصة التى تجمع بين الأصالة والحداثة، بحيث يَبْنِى على ماأسسه

القدماء ، ويستفيد من نظريات التحليل اللغوى الحديثة التى كشفت عن كثير من الجزئيات والتفاصيل المكونة للدلالة العامة وتوجيهها وتصنيفها وفقا للمنهج الحديث، لذا فقد انتهج هذا البحث – فى موضوعه – فكرة التأصيل والحداثة، فكشف عن وجهة القدماء أولا فى كيفية معالجتهم لقضايا علم الصرف، ومدى الاستفادة منه فى فروع علم اللغة الأخرى، ومقارنة ذلك بنظرة المحدثين وما أضافوه إلى تلك الدراسة بعد وضعها فى إطارها الصحيح، ثم كشف ثانيا عن وجهتهم فى مفهوم الكلمة التى هى موضوع علم الصرف وما دار حولها من جدل كبير، ثم ماطرأ على هذا المفهوم من الفكر اللغوى الحديث، الذى كشف عن خلاف واضح بين القدماء والمحدثين، وأن ماعده القدماء كلمة واحدة قد ينحل إلى كلمتين فأكثر، اعتمادا على النظرة الشاملة للكلمة من حيث اللفظ والمعنى، ومن حيث دلالتها على الحدث المجرد من الزمن أو دلالتها عليهما، وإمكانية استقلال اللواحق المتصلة بها من عدمه، وكونها منطوقة بمفردها أو منخرطة فى سياق قد يضيف إليها مالا يمكن ملاحظته عند استقلالها، فقد غاص الدرس الحديث فى أعماق الكلمة وتحليلها من جميع الجوانب اللفظيه والدلالية، كما أخذ البحث بالاستفادة من تحليل المدارس اللغوية الحديثة (الإمريكية والفرنسية والعربية) للوحدات الصرفية، وتطبيق مايتناسب منها مع طبيعة البنية العربية، ثم تصنيفها إلى أفكار عامة أو فصائل، ثم يأخذ التصنيف صورة أكثر تفصيلا، حيث تحتوى كل فصيلة على مجموعة من الوحدات، وتشتمل كل وحدة على مجموعة من العلامات، وقد تأخذ العلامة مجموعة من الصور التى تُؤدَّى بها، على نحو مارأينا من الصور التى تُؤدَّى بها تاء الافتعال، عندما يجاورها مايؤثر فيها بالتفخيم فتأخذ صورة الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء، أو

مايؤثر فيها بالجهر كالدال والذال والزاى، وهو مايسميه الصرف التقليدى بالإبدال، وهى فى الحقيقة تنوعات صوتية اقتضتها طبيعة النطق بهذه الأصوات المتجاورة دون قصد منه بإبدال أحد الصوتين من الآخر، فهى إذاً تاء مفخمة أو تاء مجهورة، وهو مايمكن تأكيده بما ذكرناه فى المقدمة من ضرورة استفادة الدرس الصرفى من الدرس الصوتى، ثم استفادة الدرس النحوى منهما معا فى ضوء علم اللغة الحديث.

ثم قام البحث بتصنيف هذه الوحدات وعلاماتها – تأكيدا لما سبق – إلى مستويات اللغة المختلفة – صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ودلالية – وما نتج عن تنوعها فى الاستعمال من ترادف أو اشتراك، ثم بيّن البحث كيفية مقابلة هذه الوحدات بين نظامين صرفيين للغتين مختلفتين، بغرض الوقوف على معرفة الفرق بين الأنظمة اللغوية المختلفة، ومدى ماتستوعبه كل لغة من وحدات، ليكون مؤشرا على ضيق تلك اللغة أو اتساعها، وجمودها أو مرونتها فى مواجهة كل جديد واستيعابها له، وبالتالى كفايتها لمتطلبات الناطقين بها على كافة الأنحاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت بأهم المراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى. ط: ثالثة. مصطفى البابى الحلبى/١٩٥١م.
- أسس علم اللغة لمريوباى. ت د/ أحمد مختار عمر. ط: ثالثة.القاهرة/١٩٨٧م.
- الأشباه والنظائر للسيوطى. ت: عبد الرؤف طه سعد. القاهرة/١٩٧٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للقفطى. ت/محمد أبو الفضل إبراهيم.القاهرة/١٩٧٣م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ت/ محمد محبى الدين.الاستقامة القاهرة ١٩٦٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام. ت / محمد محبى الدين ط: ٥ /١٩٦٩م.
- البنوية فى اللسانيات. د/ محمد الحناش. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء/١٩٨٠م.
- التبصرة والتذكرة للصيمرى. ت/ محمد مصطفى على الدين. دار الفكر دمشق. ط: أولى/١٩٨٢م.
- التبيان فى تصريف الأسماء. أحمد حسن كحيل. ط: خامسة/١٩٧٣م.
- التطور النحوى لبرجشتراسر. أخرجه وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب. الخانجى القاهرة والرفاعى بالرياض /١٩٨٢م.
- التعريفات للجرجانى. مكتبة لبنان. بيروت/ ١٩٦٩م.
- التفكير اللغوى بين القديم والحديث. د/ كمال بشر. دار الثقافة العربية/١٩٩١م
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب. ط:الحلبى.
- حاشية الخضرى على ابن عقيل. دار إحياء الكتب العربية عيس الحلبى (د-ت)

- حاشية يسن العليمى على شرح التصريح. دار إحياؤ الكتب العربية. عيسى الحلبى (د - ت)
- الخصائص لابن جنى. ت/ محمد على النجار. ط / ثالثة. عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م.
- دراسات فى علم اللغة د/ كمال بشر. دار المعارف القاهرة. ط: ٢/١٩٧١م.
- دراسات فى فقة اللغة د/ صبحى الصالح. دار العلم للملايين. ط: ٧/١٩٧٨م.
- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث. د/ عبد الفتاح البركاوى. القاهرة/١٩٩١م.
- دور الكلمة فى اللغة. استيقان أولمان. ترجمة د/ كمال بشر. مكتبة الشباب/١٩٧٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى. ت/حسن هنداوى. دمشق / ١٩٨٥م.
- شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى المكتبة العلمية بيروت (د-ت)
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت/محمد محيى الدين. ط/ ثانية (د-ت).
- شرح الأشمونى المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك. ت/ محمد محيى الدين. القاهرة/١٩٧٠م
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى (د-ت).
- شرح تصريف المازنى لابن جنى ت د/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. البابى الحلبى/١٩٥٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى. ت/ محمد نور الحسن وآخرين. بيروت/١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام. ت/محمد محيى الدين. القاهرة. دار الفكر (د-ت).

- شرح المفصل لابن يعيش. القاهرة. (د – ت)
- شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش. ت / فخر الدين قباوة. حلب/١٩٧٣م.
- الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس. ت / السيد أحمد صقر. القاهرة/١٩٧٧م.
- عالم اللغة: عبد القاهر الجرجانى. د/البدراوى زهران. دار المعارف. ط رابعة/١٩٨٧م.
- العربية وعلم اللغة الحديث. د/ محمد محمد داود. دار غريب للطباعة والنشر/٢٠٠١م.
- علم الدلالة. د/ أحمد مختار عمر. عالم الكتب. ط رابعة /١٩٩٣م.
- علم اللسان لأنطوان ميبه. ت د/ محمد مندور. وهو ذيل لكتابه: النقد المنهجى عند العرب. القاهرة (د – ت).
- علم اللغة بين القديم والحديث د/ عبد الغفار هلال. ط: ثانية. القاهرة/١٩٨٦م
- علم اللغة العام لدى سوسير. ت: يونيل يوسف عزيز. الموصل/١٩٨٨م.
- علم اللغة العربية (الأصوات) د/ كمال بشر. ط: سابعة. القاهرة/١٩٨٠م.
- علم اللغة العربية . د/ محمود فهمى حجازى. الكويت / ١٩٧٣م.
- علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى. د/ محمود السعران. القاهرة / ١٩٦٢م.
- فى الدلالة اللغوية. د/ عبد الفتاح البركاوى. ط: أولى /٢٠٠٠م.
- الكافية بشرح العلامة الرضى ت / يوسف حسن عمر. منشورات جامعة بنغازى/١٩٧٨م.
- الكتاب لسيبوية ت/ عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/٣. القاهرة/١٩٨٢م.
- كلام العرب من قضايا اللغة العربية د/ حسن ظاظا. دار النهضة بيروت/١٩٧٦م
- الكليات لأبى البقاء العكبرى. ت د/ عدنان درويش ومحمد المصرى. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى دمشق/١٩٨١م.

- لسان العرب لابن منظور. ت / عبد الله على الكبير وآخرين ط: دار المعارف / ١٩٨١م.
- اللسان والإنسان د/ حسن ظاظا. مطبعة المصرى (د – ت).
- اللسانيات العامة وقضايا العربية. د/ مصطفى حركات ط: أولى / ١٩٩٨م.
- اللغة لفندريس. ت: الدواخلى والقصاص(د– ت).
- اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: ثانية/١٩٧٩م.
- اللغة وعلم اللغة. جون ليونز. ترجمة د/ مصطفى التونى. دار النهضة العربية/١٩٨٧م.
- اللغة والمعنى والسياق. جون ليونز. عيسى صادق عبد الوهاب. بغداد/١٩٨٧م
- متن الشافية بمجموعة الشافية فى علمى الصرف والخط لابن الحاجب. عالم الكتب بيروت/١٩٨٤م.
- مدخل إلى علم اللغة د/محمود فهمى حجازى. دار قباء للطباعة والنشر/١٩٨٨م.
- مدخل إلى علم اللغة الحديث. د/ عبد الفتاح البركاوى. القاهرة /١٩٨٤م.
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى. ت/ محمد جاد المولى وآخرين. دار التراث القاهرة (د– ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد. شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. ت/ محمد كامل بركات. دمشق /١٩٨٠ منشورات جامعة أم العربى.
- معانى الحروف للرمانى ت د/ عبد الفتاح شلبى. دار نهضة مصر (د – ت).
- مغنى اللبيب لابن هشام. دار إحياء الكتب العربية. عيسى الحلبى (د – ت).
- مفاتيح الألسنية لجورج مونان. ترجمة: الطيب البكوش. تونس/١٩٨١م.
- مفاتيح الغيب للرازى. وبهامشه تفسير أبى السعود. دار الطباعة العامرة (د–ت).

- مفتاح العلوم للسكاكى. بيروت (د - ت) وطبعة البابى الحلبى القاهرة/١٣١٨هـ.
- المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى. ت / محمد سيد كيلانى. القاهرة/١٩٦١م.
- المفصل للزمخشرى وبهامشه شرح المفصل لابن يعيش. بيروت. القاهرة (د-ت).
- مفهوم الكلمة فى النحو العربى د/ عبد القادر المهيرى. حوليات جامعة تونس ع/١٩٨٤.٢٣م.
- المقتضب للمبرد. ت/ محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة / ١٩٨٦م.
- الممتع فى التصريف لابن عصفور. ت/فخر الدين قباوة ط / ٤/١٩٧٩م.
- من أسرار اللغة د/إبراهيم أنيس. القاهرة/١٩٧٨م.
- مناهج البحث فى اللغة د/ تمام حسان. القاهرة / ١٩٨٩م.
- نحو اللغات السامية المقارن. سباتينو موسكاتى وآخرين. ترجمة/ المخزومى والمطلبى. عالم الكتب. ط: أولى/١٩٩٣م.
- وصف اللغة العربية دلاليا. د/ محمد محمد يونس. منشورات جامعة الفاتح / ١٩٩٣م.